



PROVISIONAL

A/40/PV.11
2 October 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥/٠٠

(اسبانيا)	السيد بينييس	: <u>الرئيس</u>
(تونس)	السيد بوزيري	: <u>شم</u>
	(نائب الرئيس)	
(رومانيا)	السيد مارينسكو	: <u>شم</u>
	(نائب الرئيس)	

- تعيين عضو في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : تقرير اللجنة
الخامسة [١٧ (٢)]

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

.../...

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

التي كلمة كل من :

(اكوادور)	السيد تيران
(النمسا)	السيد غراتز
(الكويست)	السيد الصباح
(اندونيسيا)	السيد كوماتمدجا
(بلجيكا)	السيد اينديمانس
(قبرص)	السيد إياكونو

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠البند ١٧ (٢) من جدول الاعمال (A/40/681)(٢) تعيين عضو في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية: تقرير اللجنة
الخامسة (الجزء الاول)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أدعو الاعضاء السى أن يولوا اهتمامهم بادئ ذي بدء لتقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٧ (٢) من جدول الاعمال A//40/681 .

في الفقرة ٤ من هذا التقرير، توصي اللجنة الخامسة بتعيين السيد لويز سيرغيو غاما فيغوييرا من البرازيل ليشغل الوظيفة الشاغرة من عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية للجزء المتبقي من مدة تولي السيد صوييل بنهبيرو-غويمارابيس، أى حتى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود اعتماد هذه التوصية ؟

تقرر ذلك.

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد تيران (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : انه ليشرافني أن أنقل اليكم ، سيادة الرئيس ، الرسالة التالية من الرئيس الدستوري لأكوادور، السيد ليون فبريز كورديرو بمناسبة مرور ٤٠ عاما على انشاء الامم المتحدة :

"باسم اكوادور ، حكومة وشعبا ، أعرب عن أسى آيات التقدير للأمم المتحدة في الذكرى السنوية الاربعين لسيها الذي لا يني من أجل السلام وتنمية الشعوب جميعها ، لاسيما في هذا الوقت الذي تحاول فيه شرور فتاكة في العالم كالعنف والارهاب والاتجار في العقاقير زعزعة القيم الاساسية للبشرية وتنصيب نفسها عناصر طاغية على المسرح الدولي .

"إن الحكومة التي أترأسها متواصل بحزم الاسهام في مهمة تعزيز المبادئ النبيلة التي ألهمت انشاء الامم المتحدة ، ومشتترك بايمان وتفساؤل متجددين في الجهود الرامية الى ترسيخ وتنفيذ المبادئ والاهداف التي وردت في ميثاق مان فرانسيكو .

"ومتلتزم اكوادور دائما في انشطتها الدولية التي تفضلع بها بواحدة مؤسساتها الديمقراطية ، بالتسوية السلمية للخزاعات وبتمعزيز حقوق الانسان والدفاع عنها بلا حدود في كل مكان من العالم وبالعالمية منظمنا وبانهاء الاستعمار .

"وانطلاقا من نزوع اكوادور التقليدي المحب للسلام ، أصدق على القرار الذي اتخده حكومتنا الوطنية بالتعاون النشط مع المنظمة العالمية في البحث عن الطرق الملائمة لمون السلم ودعم التعاون الدولي .

"وأتمنى لرئيس الجمعية العامة النجاح في الاضطلاع بمهامه الرفيعة ، بحيث يعودعمل هذه الجمعية بالنفع على البشرية جمعاء ."

وبمفتي وزير العلاقات الخارجية ، أهنتكم سيادة الرئيس على انتخابكم ، الذي يشكل اعترافا بقدراتكم وبمكانتكم الشخصية بالافادة الى الاعتراف بما يميز سياسة الحكومة التي تمثلونها من التزام بالسلم والتعاون الدوليين .

كما أهنت السفير بول لوساكا الممثل الدائم لزامبيا الذي تراسى السدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة واللجنة التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين بمقدرة خاصة .

وأعرب أيضا عن أطيب تمنياتي للأمين العام للمنظمة السيد خافيير بيريز دي كوييار وعن تقدير شعب اكوادور له لما أنجزوه من عمل فعال في افضلاعه بدوره بالغ الحساسية .

كما أعرب عن تضامن اكوادور ، حكومة وشعبا ، مع شعب المكسيك الشقيق وحكومته في مواجهة الزلزال الرهيب الذي تعرضت له بلادهما . ويبدو لحسن الحظ أن شعب المكسيك قد تمكن على مدى تاريخه من استمداد القوة من مثل هذه الاوقات العصيبة . ونتمنى للمكسيك أن تقوم بأعمال تعمير نشيطة لمواجهة هذه الكارثة .

إن أربعين عاما قد إنقضت منذ أن وضعت أهوال الحرب العالمية الثانية المجتمع الدولي أمام ضرورة حتمية هي ضرورة تحقيق التضافر بين أفضل جهود الشعوب وحكوماتها بغية إحلال سلام دائم .

وليس من السهل تحقيق السلام عندما تكون التعارضات السياسية والايديولوجيات المتطرفة والازمة الاقتصادية العميقة للغاية في جزء كبير من العالم ، مشارا لمشكلات خطيرة كل يوم ، ففي بعض الظروف تكون أسهل الامور هي اللجوء الى العنف والحرب . ولا يمكن توفير ضمانة أكيدة للسلام وتأمين فعالية المنظمات التي تسعى الى احلاله إلا بواسطة نظام من القيم الاخلاقية تتفق عليه البشرية بأسرها .

إن النتائج المستخلمة من تقييم هذه السنوات الأربعين من عهد المنظومة العالمية وإن لم تكن جميعها مرضية نتائج ايجابية على أية حال . فقد تم احتواء كثير من الصراعات الاقليمية . وتمتاز الحرص على سيادة الامم . وقدمت اسهامات في نظم التعاون من أجل التنمية ، وأرسيت الاسس لتعزيز احترام حقوق الانسان والتسوية السلمية للنزاعات .

ولا نزال بعيدين كل البعد عن البلوغ التام لمثل السلم والتقدم والرفاهية . ان الأمم المتحدة لا مفر من أن تعكس أوجه التوتر والتناقض ، القائمة داخل الدول التي تتألف منها هذه المنظمة ، والقائمة فيما بين هذه الدول . ولا يمكن أن يتوقع المرء من المنظمة نتائج تتجاوز فحوى مشاكلها أو ميول المجموعات البشرية العاملة داخل المجتمع الدولي . ولا يمكن للسلم أن يستقر ما لم يستند الى الحلول العادلة للمشاكل القائمة . ولا يمكن تحقيق الرفاهية ما لم تنعقد الارادة على التعاون ، سواء كان ذلك من جانب البلدان متقدمة النمو أو البلدان الفقيرة . ولا يمكن احراز تقدم ما دامت الشعوب محرومة من إمكانية التحسن المستمر ، الذي لا يمكن أن يتم اذا أنكرت حقوق الشعوب بطريقة استبدادية ، واذا فضلت الدولة فرض الشمولية على الممارسة الحرة للديمقراطية .

وفيما يتعلق بعدم الانحياز فان مناخ عالم اليوم حافل بالمجابهة . فهناك اتجاهان ايديولوجيان رئيسيان يرى كل منهما أن مجموعة قيمه جديرة بالتفوق والغلبة ، هناك نهجان ، لهما تأثيرهما العالمي ، يتناحران على مناطق السيطرة . وفي مواجهة هذه الظاهرة تقتضي الضرورة وجود بلدان عدم الانحياز ، وهي بلدان تمارس الاستقلال والحكم الذاتي وهما في واقع الامر جوهر هذا الاتجاه التاريخي . وحيثما يكون عدم الانحياز هذا مجرد مظهر ، ويعجز عن التعبير عن موقف اخلاقي راسخ من جانب الحكومات التي تؤلف مجموعة عدم الانحياز ، فان هذه المبادئ تتعرض للتشويه ، ويصبح مثل هذا الموقف الذي يتوقع منه أن يكون ملطفا موقفا عقيما . وبسبب هذا التشويه يمكن أن تتعرض الحركة لمخاطر الانتقاص من جديتها ونفوذها .

وتعلن اكوادور مرة أخرى أنها على استعداد لمواصلة انتهاج سياستها القائمة على الصداقة والتفاهم مع بلدان العالم قاطبة . وترى ان الاختلافات الطفيفة في الاتجاهات السياسية والميول الايديولوجية لا يمكن أن تشكل عقبة كؤود أمام الحوار والتفاوض .

وفي علاقاتها مع الدول الأخرى ، وفي علاقاتها متعددة الاطراف ، تسعى اكوادور

الى كل ما يوحد ولا يفرق ، وكل ما ييسر الاتفاق ولا يبذر الشقاق . اننا نلتمس التقارب لا الاختلاف .

وانتقل الان الى التفجيرات الذرية . فعلى طريق هذا السير الطويل بلا حدود في اتجاه السلم ، لابد من إدانة اجراء التفجيرات الذرية للأغراض العسكرية . ولا يهم أين تحدث هذه التفجيرات ، ولكن لابد أن ندرك أن تلك التفجيرات التي تحدث في جنوب المحيط الهادئ تشير قلنا خاصة لدى اكوادور ، بالنظر الى موقعها داخل المنطقة التي قد يتعرض توازنها البيئي لأشد الاخطار . ان اللجنة الدائمة لجنوب المحيط الهادئ ، المؤلفة من اكوادور وبيرو وشيلي وكولومبيا ، أدانت مرارا وتكرارا مثل هذه التجارب . وحكومتها تؤيد أيضا محفل جنوب المحيط الهادئ وتوصيته بالتفاوض لوضع معاهدة لاقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في المحيط الهادئ ، واعتماد مثل هذه المعاهدة .

أما فيما يتعلق بموضوع انهاء الاستعمار ، فان الامم المتحدة ينبغي أن تكون محفلا ممثلا لجميع شعوب العالم . ومن ثم فان اكوادور دأبت على تأييد عملية انهاء الاستعمار ، وانضمام دول جديدة الى هذا المحفل ، معترفة بذلك بحق جميع الدول في الانتماء الى هذه المنظمة العالمية ، وبأهمية بلوغها طابع العالمية الكامل . ولهذه الاسباب مجتمعة فانه يسمدنا أيما معادة انضمام جمهوريتي كوريا الى الامم المتحدة سواء بصورة متحدة أو منفصلة ، بما أن الحق في الانضمام الى المنظمة لا يمكن أن يكون بشرط أن تكون الشعوب قادرة على التصرف كشعب واحد .

وفيما يتعلق بالأراضي المحتلة فان اكوادور تصر وستظل مصرّة على ضرورة انسحاب القوات الأجنبية من جميع الأراضي الخاضعة للاحتلال المباشر أو غير المباشر من جانب القوات العسكرية الأجنبية . ومن الضروري أن تسترد الشعوب والأراضي الخاضعة للاحتلال الأجنبي ، في أية قارة كانت ، حقها في تقرير المصير ، وفي ممارسة سيادتها .

وبالنسبة للعلاقات بين البلدان المتجاورة ، فان حكومة اكوادور ، ولاء منها لسياستها التقليدية القائمة على التقيد غير المحدود بسيادة القانون في العلاقات بين الدول ، واقتناعا منها بضرورة المساهمة في تعزيز سلم خلاق يتيح للشعوب قاطبة

أن ترضي تطلعاتها المشروعة الى الرفاهية والتقدم ، تجدد عزمها على تشجيع وتمييز علاقات الصداقة مع حكومات البلدان المجاورة بغية المساهمة في تحقيق الرفاهية لشعوبها التي يحتم عليها مصيرها أن تكون مرتبطة فيما بينها بعلاقات وثيقة ، وأن تهيئ المناخ للتوصل الى حل عادل وسلمي ومشرف للمشكلة الاقليمية ، في اطار مسن التعاون المتبادل .

وفيما يتعلق بقضية بيغل ، فان اكوادور تنظر بعين الارتياح الى التسوية السلمية التي تحققت بشأن مسألة قناة بيغل ، وتتقدم بالتهاني الى الأرجنتين وشيلي على المثل الرائع لمشاعر الاخوة التي تربط بين بلدان امريكا اللاتينية ، هذا المثل الذي قدمناه للقارة بالتوصل الى هذا الاتفاق .

أما بخصوص موضوع المدار الثابت بالنسبة للأرض ، تؤكد اكوادور من جديد موقفها بشأن الغضاء الخارجي والمدار الثابت بالنسبة للأرض وطيف الترددات . ان هذه الموارد لا بد أن تستخدم للأغراض السلمية وحدها ، ومن أجل خير الدول جميعها ، وبصفة خاصة ، من أجل تنمية البلدان النامية ، ومع المراعاة الواجبة لحقوق البلدان الامتوائية .

وفيما يتعلق بحماية حقوق الانسان ، ترى اكوادور أن جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ملزمة ، بمقتضى ميثاق سان فرانسيسكو ، بحماية هذه الحقوق واحترامها . ان الطابع العالمي للقواعد التي أعلنها المجتمع الدولي من أجل تنفيذ حقوق الانسان لا يمكن تشويبه عن طريق المعايير الانتقائية أو التمييزية التي تستلهم أسبابا سياسية أو ايديولوجية .

وتحظى حقوق الانسان باحترام كامل في اكوادور . وقد توطدت سيادة القانون . وتهتدى الحكومة الحالية بالمسيحية بوصفها مذهباً يدافع عن كرامة البشر والمساواة بينهم وتستهدف الرفاه في ظل سيادة الحرية والمساواة . وقد اسهمت البلدان التي تتألف منها رابطة جنوب المحيط الهادئ اسهاماً هاماً في مجال القانون الدولي للبحار . وتكرس الاتفاقية الجديدة لقانون البحار حقوق الدول المتشاطئة . ويعتبر ذلك تقدماً واضحاً على طريق وضع المسائل المتعلقة بالبحار على اساس قانوني . وتتمسك بتلك المبادئ اكوادور وعدد كبير من البلدان النامية المشاطئة للمحيط .

وتؤكد بلادي من جديد عزمها الوطيد على الدفاع عن حقوق اكوادور ومصالحها في نطاق هذا الفرع من القانون الدولي الآخذ في التطور السريع . ومنذ عدة ايام اعلن رئيس جمهورية اكوادور ان الجرف القاري لاكوادور يضم قاع البحار وباطن ارضها البحرية الواقعة بين البحر الاقليمي لاكوادور والبحر الجزرى المتعلق بارخبيل كولون حتى مسافة مائة ميل من خط التساوى العمقي ٢٥٠٠ متر .

وستواصل اكوادور المساهمة في تطوير القانون الدولي الجديد للبحار وما يتصل به من مؤسسات ، وستساهم ايضا في اعمال اللجنة التحضيرية للهيئة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقاع البحار، وهي اللجنة التي تشترك فيها بصفة مراقب . واكوادور ، بوصفها بلداً يتمسك بالسلام لتشعر بالقلق الشديد لسباق التسلح الذي يتورط العالم فيه الان . وهي تعترف بالحقوق السيادية الواضحة للدول في حماية امنها الداخلي ، غير ان ذلك الحق الاساسي يمكن بالتاكيد ان يتفق مع انتهاج سياسات معقولة . ولا يجوز أن يكون هناك تسامح مع سباق التسلح الذي لا يفيد منه غير تجار الاسلحة بينما يعرض البشرية جمعاء للخطر .

وقد انتقدت اكوادور في جميع المحافل الدولية سباق التسلح أيّما كان مصدره . واكوادور طرف في معاهدة ثلاثيلوكو التي تستهدف الابقاء على امريكا اللاتينية كمنطقة خالية من الاسلحة النووية .

ونزع السلاح هو الهدف الذي ينبغي أن تصبو اليه الانسانية ، واقل ما يمكن أن نفعله هو أن نسعي الي الحد من التسلح . وبالتالي ترحب اكوادور بالاقترح الذي تقدم به رئيس بيرو الدكتور آلان غارصيا بيريز لوقف صباق التسلح ، إلا أننا نعتقد أن علينا أن نتجاوز ذلك الهدف ونمضي قدما صوب نزع سلاح حقيقي ولا سيما في تلك المناطق من العالم التي تحفل بأكبر عدد من المنازعات .

وكان من تقاليد اكوادور دائما أن تحترم الحقوق الاساسية للانسان. وتترى أن الكائن البشرى لا المؤسسة أو النظام ، هو الهدف الاساسي من وجود الدولة ، وأن رفاهه هو الهدف الاخلاقي الوحيد لوجود الحكومات .

ونتيجة لذلك فقد قضينا على جميع أشكال التمييز القائمة علي أساس أن لبعض البشر حقوقا أكثر من غيرهم ولا تسمح اكوادور أو تقبل التمييز بين الناس بسبب العرق أو الدين أو الجنس أو السن أو الجنسية أو المعتقد السياسي . وتتمتع النساء بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال ، واذا اختارت امرأة بملء حريتها وظيفة معينة فسي المجتمع فهي تفعل ذلك استجابة لقدراتها الطبيعية وليس لان هناك قوانين أو سياسات تمنعها من ممارسة أى نشاط أو تحد من طموحها .

وتنظر حكومة اكوادور بقلق عميق الى ازدياد الاتجار غير المشروع في المخدرات وفي الارهاب . وقد أصبحت هذه الجرائم التي ترتكب ضد الانسانية هي البلاء الذي أصاب عصرنا ويجد المجتمع نفسه مهددا بالارهاب كسلاح للسيطرة أو زعزعة الاستقرار السياسي ، وبالالاتجار في المخدرات كأداة للتدمير البدني والذهني للبشر وللشباب بوجه خاص .

وقد ايدت اكوادور الاعلان الصادر عن الجمعية العامة في العام الماضي الذي اعتبر الاتجار في المخدرات جريمة ضد الانسانية ، وهي على استعداد لمواصلة تقديم تأييدها للمنظمة العالمية من أجل النهوض بالقيام باجراءات منسقة بين الدول والمنظمات الدولية لمكافحة الارهاب والاتجار بالمخدرات ، وفي هذا الصدد فقد التزم بمكافحة ويلات المخدرات عدد من حكومات امريكا اللاتينية في اعلان كيتو الصادر في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ .

وقد تسبب الإرهاب في الفترة الاخيرة في اضطرابات دولية ويجب أن يلقي اذانة
اجماعية من المجتمع الدولي . ووقعت ابنة رئيس جمهورية السلفادور السيد نابليسون
دوارتي ضحية لعملية اختطاف ، وبذلك تمادى الضغط الذي تمارسه جريمة الإرهاب السي
الحد الذي يمس المشاعر الشخصية للغاية لآحد رؤساء دول أمريكا اللاتينية . وتعرب
اكوادور للسيد دوارتي رئيس السلفادور عن أعمق مشاعر التضامن ، وتدين بشدة هذه
المحاولة لممارسة الضغط عليه . ونحن مقتنعون بأن اجراءات حكومة السلفادور السي
جانبا اتفاق المجتمع الدولي بأسره على اذانة ذلك العمل الارهابي من شأنها كبح جماح
الإرهاب بحيث لا يحقق شيئا من الانتصارات التي يسعى اليها ولا يجني غير اذانتها عالميا .
وينبغي أن تكون مشكلة الديون مؤولية مشتركة بين الدائنين والمدينين
وتتخذ اكوادور موقفا منفتحا ازاء الحوار والتفاوض مع الدول الصناعية والمؤسسات
المالية . غير أنها تشدد على الحاجة الي التفاوض من جديد لاتاحة الفرصة الضرورية
لا لبقاء البلدان المدينة فحسب وانما لتقدمها أيضا .

ولئن كانت اكوادور قد اختتمت بنجاح عملية اعادة التفاوض بشأن الديون بشروط تسمح بتنمية معقولة لاقتصادها الوطني ، فان الحل الوحيد الدائم والفعال لن يتأتى الا باعادة هيكلة السياسات الاقتصادية ، اذ ان تلك السياسات القائمة على اساس الحماية المظلة هي المسؤولة بقدر كبير عن تعاضم عجز ميزان مدفوعات امريكا اللاتينية .

إن امريكا اللاتينية في حاجة الى أن تعمل صادراتها الى أسواق البلدان الشرقية والغربية الصناعية ، مع ازالة التدابير التقييدية التي تحول دون وصولها الى تلك الاسواق . ان نتيجة اعادة التفاوض التي جرت بناء على طلب حكومة اكوادور تقضي بتخصيص ما يناهز ٢٠ في المائة من حصة الصادرات الحالية لامتهلاك الدين وهذا الرقم وان كان لا يزال عاليا رقم يسمح مع ذلك بتنمية الشعب الاكوادورى وتقدمة .

وبالرغم من ان مشكلة اكوادور الملحة قد خفت حدتها الى حد كبير ، فان ضميرنا الدولي لم يتفائل عن مشكلة الدين العام وعلى رأسها موقف بلدان امريكا الجنوبية . ونتيجة لذلك ، تؤيد اكوادور توافق آراء مجموعة كارتاخينا . ان التزام امريكا اللاتينية بتخصيص نسبة باهظة من حصة صادراتها لامتهلاك الدين ، لا يمثل فحسب مشكلة مالية بحتة بالنسبة لشعوبها بل هو ايضا مشكلة تاريخية بالنسبة للبقاء .

وفي سياق هذه الازمة الرهيبة ، يشكل استقرار امريكا اللاتينية الاجتماعي واستقرارها الاقتصادي بل والمنظار السياسي الذي تنظر به الى الامور نظمها الديمقراطية عناصر متميزة من هذه المشكلة الاساسية الواحدة .

ولئن كان من غير المقبول ان تضم اكوادور أية نية لاعلان وقف انفرادي مؤقت لتسديد الدين ومن غير الجائز من باب اولى ان تقر تشكيل منظمات للمدنيين لتحقيق هذه الغاية ، فانها تود ان توضح لحكومات البلدان الدائنة ، بصراحة تامة ، خطورة الازمة التي تواجهها امريكا اللاتينية .

إن الإسهام المقدم من الدول الكبرى الى البلدان النامية يجب أن يكشف ، كما ان مشاريع التنمية المتعددة الاطراف لا بد وان تزداد ويتسع نطاقها . ومن الضروري ان

تدرك البلدان المانحة والبلدان المستفيدة على حد سواء وبجلاء تام حقيقة أن تدفق رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا وفتح الاعتمادات والأسواق من جانب أكثر البلدان تقدماً ، كل هذه أمور ضرورية بغية النهوض بالتنمية الاقتصادية والأمن الاجتماعي في البلدان النامية .

أما فيما يتعلق بأزمة أمريكا الوسطى ومجموعة كونتادورا ، أود أن أقول إن الانتهاكات الخطيرة للسلم التي تتعرض لها منطقة أمريكا الوسطى لا تزال ماثرة قلق دائم ومستمر لحكومة اكوادور . فما من شيء يقع في قارتنا ، إلا ويكون محل اهتمام للشعب الاكوادوري فما بالننا ان كان مزعجا بهذا القدر .

وترى حكومة اكوادور أن التمتع بالديمقراطية الحقبة في أمريكا الوسطى شرط ضروري لاستعادة السلم . وهي لهذا قد شعرت بارتياح للعمليات الانتخابية مثل العملية التي أجريت في السلفادور في آذار/مارس الماضي ، وتلك التي توشك أن تتم في تشريين الثاني/نوفمبر المقبل في غواتيمالا وهي ترى فضلا عن ذلك ان تجريد المنطقة من السلاح ضرورة ملحة ، نظرا لأن عدم التوازن في القوات بين الدول يحمل في طياته عادة تهديدات مستمرة للسلم وانتهاكات متواصلة له .

وبنفس الروح ، اوضحت اكوادور أن الوقت قد حان لاستئناف المفاوضات بين حكومة السلفادور والقوات المتمردة . كما أنها أعربت عن تأييدها لمقترح الرئيس رونالد ريغان الداعي الى تشجيع الحوار بين الحكومة الساندينية ومعارضيهما .

وتؤمن اكوادور بصفة عامة ، بان المنازعات بين الدول يجب أن تحل بالوسائل السلمية وبالتفهم الرشيد لا المجابهة المسلحة هذا هو السبيل الوحيد لتسوية الخلافات ونتيجة لذلك ، فان جهود مجموعة كونتادورا جديرة بفاية الشناء . ولا يقتصر الامر على تناول هذه المشكلة بتلك الوسيلة فقط ، لكن يمكن - بل ونأمل أن تتم - محاولة تجريبية جميع الوسائل التي نع عليها القانون الدولي من اجل اعادة الوئام الى تلك المنطقة المضطربة من العالم . ولذا ، تتطلع اكوادور بأمل الى ظهور براعم المكونات الاساسية للسلم وحسن النية مما يجعل في الامكان التخفيف من حدة النوايا المتملمبة والتغلب على العقبات الكؤود .

أما فيما يتعلق بعملنا في المستقبل ، فيود وفد اكوادور أن يؤكد - كما أكد في السنوات السابقة - على عمل الجمعية العامة يجب أن ينصب ويتركز على أعمال محددة ، تجعل في الامكان تحقيق نتائج عملية ، على أن تتلمس - أولا وقبل كل شيء كل فرمة ممكنة للتفاهم وللتوصل الى نقاط اتفاق ، بدلا من زيادة تعميق الخلافات بما يترتب عليها من زيادة في التوتر والشطط مما يعرقل عمل الجمعية .

إن أي اجراء تتخذه الدول أو الامم المتحدة يجب أن يكون قائما على أساس اقرار الاهداف الايجابية بصورة متزايدة ، ويتعين علينا ان نبتعد عن البلاغنة المثالية ، ونركز على الاهداف القابلة للتحقيق . ولا بد أن نتخلى عن المجادلات المتزايدة تدريجيا والقائمة على اهانة الغير وان نعمق بدلا منها القيم المشتركة ، كما يجب أن نتخلى عن التنافر البدائي الساذج ، ونقوم بعمل مخلص في جهد يرمي الى تحقيق الاخوة . أي بعبارة أخرى ، يجب أن نسعى الى الوئام ، بين الانسان والطبيعة ، وفيما بين الشعوب ، وفيما بين الدول وهذا المسلك سيؤتي ثماره في مجالي التقدم والسلم .

فلنتأمل في أن نتمكن في السنوات الاخيرة من هذا القرن من أن نشهد ضرورة هذه

المثل العليا هدفا مشتركا لشعوب الارض .

السيد غراتز (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اهنئكم سيدي
على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة . إن النمسا تحافظ على علاقات ودية مع بلدكم
وتقيم معه تعاوننا وثيقا . كما أن خبرتكم الواسعة في الأمم المتحدة تؤهلكم بصورة
خاصة لتوجيه هذه الجمعية في مداولاتها . وأرجو أن تتفعلوا بقبول امنياتنا المخلصة
بإنجاز المهام العسيرة التي تواجهونها .

واسمحوا لي أن اعرب أيضا عن شكري للرئيس السابق ، السيد بول لوماسكا ، الذي
اضطلع بدوره بالنيابة عن الجمعية العامة بمقدرة كبيرة ، وكانت زيارته للنمسا خلال
فترة توليه هذا المنصب موضع تقدير كبير .

وأود أيضا أن اعرب عن عميق إمتناننا للأمين العام لمنظمتنا على جهوده
للنهوض بالسلم والتعاون ، وتحسين صورة الأمم المتحدة وتعزيز فعاليتها* .

اسمحوا لي في البداية ، بالنيابة عن حكومة النمسا ، أن أنقل تعازينا
القلبية العميقة لحكومة المكسيك وشعبها . إننا نشاطرهما الاحزان إزاء المعاناة
التي لا توصف والخسائر الجسيمة في الأرواح . وسوف تسهم النمسا بأقصى ما تستطيعه
إمكاناتها في مساعدة ضحايا الزلزال .

إن الشك والخوف يلقيان بظلالهما القاتمة على حياة جميع البشر في كافة أنحاء
المعمورة . وهذا الخوف ليس نابعا من فراغ . فالترمانات النووية الحالية تكفي لقتل
الجنس البشري عدة مرات . لقد سئمتنا من الحجة القائلة بأنه لا يمكن كفالة الأمن
الدائم إلا من خلال تعزيز القوة العسكرية . فالإزمات المتعددة والنزاعات المسلحة في
العالم لم تنقطع مع ذلك . وإذ يسود الخوف من القنبلة الذرية ، يتعين علينا ألا
ننسى أن الحروب التقليدية قد قتلت الملايين من البشر منذ نهاية الحرب العالمية
الثانية .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بوزيري (تونس) .

لا ينبغي أن يسيطر التشاؤم والإستسلام على جهودنا . فإننا لا نشغل مناصبنا لكي نندب الحالة في العالم ، بل إن مهمتنا أن نحاول تحسينها . وهناك حقيقة قد تبدو معادة مكررة لكنها ما زالت قائمة هي أن الحكومات قد جاءت الى الحكم لتنفيذ رغبات الشعوب ، وشعوب بلداننا ترغب في السلم . فالسلم يمكن أن يتحقق والتقدم يمكن أن يحرز . إن ما نشترك فيه كبشر أكثر أهمية مما يفرق بيننا . فالحالة الراهنة تدعو الى اجراء تغيير شامل في المواقف . وينبغي أن تؤكد السياسة من جديد دورها في التحكم في التكنولوجيا لا السير وراءها . إن مفتاح الامن الحقيقي لا يكمن في التنافس في مجال القوة العسكرية بل في التعاون .

إنني أوّمن إيماننا راسخا بأن التوصل الى إتفاقات حقيقية لتحديد الاسلحة ونزع السلاح . وقد تأكد هذا الإعتقاد بعد أن استمعنا الى بيانات وزيرى خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . إن الاجتماع القادم بين الرئيس ريفان والامين العام غورباتشيف يتيح فرصة لكسر الجمود وتمهيد الطريق لإتخاذ تدابير هامة لنزع السلاح . انني أناشد الطرفين بذل كل ما في وسعهما للتغلب على خلافتهما وإتخاذ الخطوات الاولى نحو عالم أكثر سلما .

إن الاسلحة لا تتسبب في الحروب ، وتحديد الاسلحة وتخفيضها لا يمكن أن يكفلا السلم لوحدهما . فالسلم ليس عملية تقنية لحساب عدد الاسلحة ، بل ينبغي أن يبني السلم على الثقة بين الشعوب ، والثقة في النوايا الطيبة والاهداف السلمية للطرف الاخر .

وفي اوروبا ، أضاف مؤتمر ستوكهولم للامن والتعاون في اوروبا ، هذا البعد الهام لعملية الإنفراج . وتتركز ولاية مؤتمر ستوكهولم على تدابير تعزز الثقة بين الشرق والغرب . ونحن نتوقع الآن أن يجري المشتركون في ذلك المؤتمر مفاوضات محددة . إن الدول المشتركة في المؤتمر المعني بالامن والتعاون في اوروبا بإعتمادها قبل عشر سنوات الوثيقة الختامية إطارا شاملا للتعاون للقارة الاوروبية بأسرها ، قد أتاحت الفرصة للتعاون في مجالي الامن وحقوق الإنسان ، ومجالات التجارة والعلوم

والثقافة والإتصالات الإنسانية والإعلام . إن إقامة علاقات بناءة بين الشرق والغرب عملية تتطلب جهودا دائمة . وما زالت النمسا ملتزمة التزاما كاملا بعملية الامن والتعاون في اوروبا . وليس هناك وسيلة أفضل لخفض التوتر وتعزيز الإستقرار في اوروبا ، وهما أمران يتسمان بأهمية بالغة للسلم في العالم . ونحن نتطلع بأمل وثقة لمؤتمر المتابعة المزمع عقده في فيينا في عام ١٩٨٦ .

إن احدى القضايا الرئيسية العالمية في الوقت الحالي ، التي تطرق اليها كثير من المتكلمين السابقين في بياناناتهم هي الازمة الإقتصادية في العالم الثالث . فلا بد من أن تتحرر شعوب البلدان النامية من الفقر والجوع والمرض . ويجب أن تتاح لها فرص عادلة ومنصفة لبناء قوتها وقدراتها . ونحن بحاجة ماسة الى بداية جديدة نشطة من الحوار بين الشمال والجنوب ليتسنى لنا بناء نظام إقتصادي دولي أكثر عدلا وإنصافا . ونحتاج ، قبل كل شيء الى الإرادة السياسية لمواجهة أكثر المشاكل الإقتصادية والإجتماعية الحاحا .

لقد تسببت أزمة الدين في خسائر فادحة بالفعل . وضاع على عشرات من بلدان العالم الثالث عقد أو أكثر من عقود التنمية . وفي السنوات الخمس المقبلة ، سيتعين على بلدان العالم الثالث إما أن تسدد أو ترحل ثلثي ديونها . وتشاطر النمسا الرأي القائل بأن معالجة الازمات في كل حالة على حدة يجب أن تكملها معالجة شاملة متكاملة . ولا بد أن تؤخذ في الإعتبار الاثار الاجتماعية والسياسية الخطيرة لمشكلة الدين . ولا يمكن ترك هذه المشكلة مسؤولية تقع على عاتق المؤسسات المصرفية وحدها . كما أن شروط القروض التي تخل بكرامة الشعوب ورفاهيتها تهدد المؤسسات الديمقراطية . ولا بد أن تسهم الحكومات بحصتها في معالجة الازمات . ويتعين علينا أن نحسن فرص وصول البلدان النامية الى أسواق الدول الصناعية ، بإغلاق اسواقنا في وجه منتجات البلدان النامية في الوقت الذي نحشها فيه على كسب المزيد من الاموال بزيادة صادراتها أمر فيه ما فيه من التناقض الظاهر . وينبغي أن تتخذ التدابير العاجلة لمساعدة البلدان التي تعاني من تذبذبات هائلة في حصيله صادراتها . ويلزم تضافر الجهود الدولية لضمان زيادة الإستقرار النقدي .

ويتعين علينا ألا نغفل عن أحد الجوانب الهامة وهو أن التقدم الإقتصادي ليس هدفا بحد ذاته ، لأنه لابد من أن يخدم الفرد . واسمحوا لي أن أؤكد على ثلاث نقاط في هذا المضمار :

أولا ، إن الاحترام الكامل للتراث الحضاري والنسيج الاجتماعي الذي يشكل المجتمع هو شرط للحياة بكرامة . ويتعين أن يؤخذ هذا بعين الاعتبار في الجهود التي ترمي الى النهوض بالتنمية الإقتصادية .

وثانيا ، إن التطور الإقتصادي الذي يلبي مصالح الجميع يزيد من تحرر الفرد . فهو يسهل المشاركة السياسية ويعزز الإحترام لحقوق الإنسان . ولا جدال أيضا في أن الديمقراطية والحرية يحفزان طاقات الشعوب الخلاقة ويسهمان في تقدمها الإقتصادي . وهذان الهدفان متكاملان . وينبغي للأمم المتحدة أن تقدم إسهاما كبيرا لتحقيق هذين الهدفين .

ثالثا ، إن تحسين نوعية الحياة ليست مجرد مسألة معدلات النمو الإقتصادي فحسب . فمن الأهمية بمكان كذلك حل المشاكل البيئية الملحة . واليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، يعيش ما يربو على بليونين من البشر دون ما يكفيهم من إمدادات المياه . ويختفي أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ كيلو متر مربع من الغابات من وجه الأرض كل عام ، وما زالت الصحاري تنتشر والتربة الصالحة تتآكل ، وقد فقدنا بالفعل الكثير من أنواع النباتات والحيوان الى الأبد . وفي الوقت الذي يستمر فيه مكان العالم في الازدياد ، ينكمش الأساس الذي يستند اليه البقاء في العالم . وينبغي لنا تكثيف جهودنا للحفاظ للأجيال المقبلة على كوكبنا كمكان صالح لحياة الإنسان . ولذلك ، فنحن بحاجة الى تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإعتباره أداة للتعاون الدولي في هذا المجال .

ان الطريقة التي يمكن بها للناشئة ادراك واختبار عالم اليوم هي التي ستحدد شكل عالم الغد . وتتيح السنة الدولية للشباب في عام ١٩٨٥ لنا الفرصة للتركيز على مشاكل الناشئة .

والتعليم الذي يتلقاه شخص ما هو الذي يحدد حياته بشكل كامل أكثر من أي وقت مضى. لذلك ، من واجبنا أن نوفر التعليم الجيد لإعداد الناشئة للحياة المهنية . بيد أن الفرص التعليمية للشباب غير موجودة في بلدان نامية كثيرة، وفي بعض البلدان الصناعية لا تستخدم الفرص القائمة استخداما كافيا .

وينبغي للمجتمع الدولي أن يوجه اهتماما أكبر الى هذه القضايا. واني أناشد كل الدول الاعضاء مكافحة مشكلة البطالة المنتشرة بين الشباب ، وذلك من خلال جهود مشتركة.

ان البطالة بين الشباب ليست مشكلة احصائية أو مالية . وفي رأبي أن أكبر مآسي عصرنا هي أن مئات الآلاف من الناشئة يعيشون دون أمل أو ثقة بمستقبلهم . ولدينا اقتناع عميق بأن هناك سبلا لاعطاء الأمل للشباب ، اذا كنا مصممين على بذل الجهود . ونحن نشير هذه المسألة نتيجة لاهتمامنا بالشباب في العالم ، رغم أن معدل البطالة بين الناشئة في بلدي لا يميل الى ٥ في المائة، بفضل الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة النمساوية في هذا المضمار .

وتعتزم النمسا تقديم مشروع قرار حول هذا الموضوع. كما أننا ننظر في عقد اجتماع دولي للخبراء وممثلي الشباب . ويمكن لمثل هذا الاجتماع أن يعقد في فيينا في النصف الاول من عام ١٩٨٧ لمناقشة سبل جديدة لتناول مشكلة البطالة بين الشباب .

اسمحوا لي بأن أنتقل الى الحالة في افريقيا، فليست هناك منطقة اخرى تشكل تحديا أكبر للتضامن الدولي . وقد أعلنت الحكومات الافريقية بشجاعة في اديس ابابا في شهر تموز/يولية ١٩٨٥ بأنها مسؤولة بشكل رئيسي عن معالجة الازمة الحالية . بيد

أنه لا ينبغي أن نجعل من ذلك عذرا لتراخي البلدان المصنعة : فالملايين من الأفريقيين الذين يعانون من الجوع لن يكتب لهم البقاء ما لم تستمر معونات الاغاثة الدولية وتتكشف .

وأود أن أشيد بالامانة العامة للأمم المتحدة لجهودها المبذولة في تنسيق مساعدات الطوارئ المقدمة للبلدان التي أصابها الجفاف في افريقيا. وينبغي أن يكون هذا المجال على التعاون الدولي مصدر الهام لنا جميعا . ولو عملت كل البلدان معا ستزداد امكانيات الانتعاش والنمو والتنمية في افريقيا. وتعتزم النمسا مواصلة زيادة جهودها وتكثيفها .

ان افريقيا لا تعاني من المصاعب الاقتصادية فحسب بل تعاني أيضا من المشاكل السياسية الحادة . فقد تصاعدت الازمة في جنوب افريقيا بشكل مثير في الأشهر الاخيرة . وكل يوم يتضح أكثر فأكثر أن غالبية السكان في جنوب افريقيا لن يستطيعوا تحمل مظالم الفصل العنصرى أكثر من ذلك .

ما فتئت النمسا ترفض الفصل العنصرى وتدينه . فالفصل العنصرى ، بوصفه نظاما سياسيا يقوم على التمييز العنصرى ، ينكر أساس الحضارة ذاتها ، ألا وهو كرامة الانسان . فالديمقراطية والحقوق المتساوية والقضاء على كل أنواع الفصل العنصرى لا يجب أن تكون منة من أحد، بل هي نتيجة لحوار حقيقي مع زعماء المنظمات السوداء الديمقراطية .

ان الامم المتحدة ، بوصفها منظمة ملتزمة بتعزيز السلم والحرية والعدالة ، تتحمل مسؤولية خاصة في الاسهام في القضاء على الفصل العنصرى. ويتعين علينا جميعا أن ننظم الى الجهود الرامية الى تحقيق انتقال سلمي الى جنوب افريقيا الحرة والديمقراطية التي يتمتع فيها الجميع بحقوق متساوية.

لقد أوصى مجلس الأمن لدى اتخاذه القرارين ٥٦٦ (١٩٨٥) و ٥٦٩ (١٩٨٥) بمجموعة من التدابير تعتمد عليها الحكومات في هذا الصدد. وعملا بهذين القرارين ، قررت الحكومة النمساوية اتخاذ الخطوات المستقلة الست التالية : أولا ، تعليق جميع الاستثمارات التي تقوم بها الشركات العامة النمساوية في جنوب افريقيا؛ ثانيا ، منع استيراد وحدات كروجر راند ومائت العملات الذهبية التي تمك في جنوب افريقيا ؛ ثالثا ، فرض قيود في مجال الرياضة والعلاقات الثقافية ؛ رابعا ، وقف الضمانات الحكومية لائتمانات التمديد ؛ خامسا ، منع مشاركة الشركات العامة في اجراءات التوريد لجنوب افريقيا في المجال النووي، رغم انه لم تظهر حتى الآن مثل هذه الحالة ؛ سادسا ، منع كل صادرات معدات الحاسبات الالكترونية التي قد يستخدمها جيش جنوب افريقيا وشرطتها . وتظل النمسا ملتزمة التزاما راسخا بتحقيق الحرية لاناميبيا ويمثل قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي اتخذ منذ سبعة أعوام مضت ، الاساس المقبول الوحيد لاستقلال ناميبيا . ومع ذلك ، تواصل جنوب افريقيا عرقلة تنفيذ خطة الأمم المتحدة ، متحديا بذلك القانون الدولي والرغبة المعبر عنها من المجتمع الدولي ، وغير مكترثة بتطلعات الشعب الناميبى . ونحن نرفض اقامة الحكومة الانتقالية المزعومة لاناميبيا باعتبارها محاولة اخرى من جانب جنوب افريقيا لفرض حل من جانب واحد . إن الحالة في امريكا الوسطى لم تتحسن . وقد نجم عن القرون التي إنقضت من الظلم الإقتصادي والإجتماعي جوّ من الإزمات والشعور باليأس على نطاق واسع . ولا بد من حل مشاكل المنطقة من جانب بلدان المنطقة ذاتها . وأي محاولة لإدخال عناصر الصراع بين الشرق والغرب تزيد من تعقيد الحالة . وينبغي الإحترام الكامل لمبدئي عدم التدخل والتسوية السلمية للنزاعات . وما زالت عملية السلام التي بدأتها مجموعة كونتادورا توفر أفضل فرصة للتوصل الى حل . ونحن نأسف لأن خطة السلام تلك لم تنفذ حتى الآن . ونود أن نؤكد لكل بلدان مجموعة كونتادورا تأييدنا المستمر لها .

إن العنف والمعاناة الإنسانية مازالا يمثلان السمة المميزة للحالة في الشرق الأوسط . فالقمع والإرهاب والشك والكراهية ، كلها أمور جعلت شعوب المنطقة تعانسي الكثير من خلال عقود من المجاهبات والحروب . وأصبح السلم العالمي والامن الدولي مهددين تهديدا مباشرا .

ويظل موقف النمسا تجاه عناصر حل مشكلة الشرق الأوسط ثابتا لا يتغير . فلا بد من إحترام حق كل الدول في المنطقة ، بما في ذلك إسرائيل ، في البقاء ضمن حدود آمنة ومعترف بها . والمسألة الفلسطينية تمثل لبّ مشكلة الشرق الأوسط . لذلك ، فإن الحل يتطلب الإعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك الحق في إقامة دولته . ولا بد من أن تشترك منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل للفلسطينيين ، في عملية السلام . ويتمين على إسرائيل أن تنسحب من كل الاراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ . وتؤيد النمسا المقترح الخاص بعقد مؤتمر سلم دولي بشأن الشرق الأوسط . ولدى الأمم المتحدة القدرة على الإسهام والمسؤولية عن الإسهام بشكل هام في السلم في الشرق الأوسط ، بإعتبارها المحفل الدولي الوحيد المتاح لكل أطراف الصراع وغيرها من الدول المهتمة .

لقد طرحت في الأشهر الأخيرة طائفة من المبادرات الهامة . وتحسنت الافاق لإجراء حوار حقيقي . ومن الضروري الآن الإبقاء على هذا الزخم وإزالة كل العقبات القائمة في وجه بدأ المفاوضات . وعلى الطرفين أن يقبل بعضهما بوجود البعض الآخر وبمصالحة المشروعة .

ان الشرق الاوسط غني بالموارد الطبيعية، وله تراث حضارى عظيم. واذا ما استطاعت شعوب هذه المنطقة ان تعمل معا في كنف السلم، فان منطقتها يمكن ان تكون من اكثر المناطق رخاء على وجه الارض .

لقد مضى اكثر من ست سنوات على التدخل العسكرى في افغانستان . ونحن لانزال نشعر بقلق عميق لاستمرار احتلال هذا البلد غير المنحاز، وانتهاك استقلاله ويجب ألا تنسى معاناة اللاجئين. وأى حل ينبغي ان يَمَكِّن هؤلاء اللاجئين من العودة الى بلادهم بسلامة وشرف . ونحن نُؤيد جهود الممثل الخاص للامين العام في سعيه للتوصل الى تسوية سياسية .

وفي كمبوتشيا، فان الاحتلال العسكرى واستخدام القوة ومعاناة اللاجئين وانكار حقوق الانسان أمور مازالت مستمرة . ان المفاوضات بين الاطراف المعنية في الصراع والمرتكزة على اساس قرارات الجمعية العامة والمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا هي وحدها التي يمكن ان تؤدي الى تسوية عادلة تضمن مستقبلا أفضل لشعب كمبوتشيا المنهك. لقد تناولت بايجاز بعض النزاعات السائدة في العالم . وما من شك ان أصل هذه النزاعات مختلف . ولكن دعونا لا نغفل القاسم المشترك بينها وهو حالات الوفاة العنيفة والمعاناة الانسانية وتدفقات اللاجئين وتدمير المنازل وخراب الارض . وهذا البعد الانساني للصراعات الدولية ينبغي ان يكون نبراسا لمداولاتنا في الاسابيع المقبلة .

واسمحوا لي ان اضيف بعض الكلمات حول عمليات صيانة السلم. انها احدى أهم انجازات الامم المتحدة في مجال الامن والسلم الدوليين . فمنذ عام ١٩٦٠، أسهم حوالي ٢٥ ٠٠٠ جندي نمساوي، بمشاركتهم في هذه العمليات، اسهاما فعّالا في خدمة الاستقرار الدولي. واننا نشعر بشكل راسخ ان عمليات صيانة السلم ينبغي ان تعزّز وتتطور أكثر فأكثر.

ومن المسائل التي هي مدعاة للقلق بوجه خاص مسألة تمويل هذه العمليات . ونحن على اقتناع بأن علينا ان نتخذ تدابير أخرى لتخفيف العبء عن البلدان التي

تسهم في هذه القوات . وينبغي ان ينشأ أساس مالي سليم لهذه الأنشطة الحيوية مسن
 أنشطة الأمم المتحدة . وقد حث البلدان المساهمة بالقوات، تأييدا لمناقشات الأمين
 العام، الدول الاعضاء على البدء في زيادة تبرعاتها الطوعية لقوة الأمم المتحدة
 لصيانة السلم في قبرص . واسمحوا لي مرة ثانية ان اشدد مرة اخرى على أهمية هذا
 النداء .

ان تطوير شبكة من الاتصالات والتعاون مع البلدان المجاورة هو عنصر أساسي في
 سياسة النمسا الخارجية . فالعلاقات الوثيقة، ليس فقط بين الحكومات ولكن بين الشعوب
 أيضا ، هي افضل ضمان لقيام العلاقات المثمرة الشابتة . وبالتالي، تستمر النمسا في
 زيادة التعاون وتعميقه مع كل البلدان المجاورة بغض النظر عن نظمها السياسية .
 واسمحوا لي بوضع كلمات بشأن علاقاتنا بايطاليا . ان للنمسا علاقات جيدة وودية
 مع هذا البلد المجاور الهام . ولقد تعززت هذه العلاقات بالزيارة الرسمية التي قام
 بها مستشار النمسا الاتحادية الى روما قبل اسبوعين، وفي هذا السياق تشغل مسألة
 جنوب التيرول مكانا خاصا من الأهمية .

ففي عام ١٩٦٩، أدت القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة في عامي ١٩٦٠
 و١٩٦١ الى اتفاق بين ايطاليا والنمسا حول اطار جديد للاستقلال الذاتي لجنوب
 التيرول . ومنذ ذلك الحين، اتخذت بعض التدابير لتنفيذ هذا الاستقلال . وبعد ستة عشر
 عاما، لاتزال بعض الاحكام الهامة دون تنفيذ . وقضية استخدام اللغة الالمانية في
 المحاكم وامام السلطات المدنية من ابرز القضايا المعلقة .

ويبدو لي من الأهمية بمكان ان يتم دون تأخير تنفيذ اتفاق عام ١٩٦٩ . وقد
 حصل مستشار النمسا الاتحادية في آخر زيارة الى روما على تأكيدات في هذا الصدد من
 بيتينو كراكسي رئيس وزراء ايطاليا . ونحن على ثقة ان حكومة ايطاليا سوف تتخذ
 التدابير الضرورية، بالاتفاق مع الطائفة التيرولية الجنوبية الناطقة بالالمانية،
 لكي ننفذ بشكل مبكر وكامل استقلال جنوب التيرول الذاتي .

لقد بدأت بياني بالتركيز على ان السياسة يجب ان تخدم البشرية . وهذا يمدق

بشكل خاص فيما يتعلق بحقوق الانسان . وعلى الرغم من النظم الاقتصادية والسياسية المختلفة ، وكذلك التفسيرات والقيم المختلفة ايضا، يبدو ان هناك وعيا متعاظما في العالم بمدد مراعاة حقوق الانسان، وينبغي ان تهدف كل جهودنا الى الحفاظ على هذا الزخم أو بالاحرى زيادته .

ان ما نفتقر اليه ليس تعريف حقوق الانسان، بل اعمالها. وهذا الاعمال يتطلب جهودا مكثفة من قبل كل دولة ضمن حدودها، فضلا عن الجهود المكثفة على المستويات الاقليمية والعالمية .ومما يبشر بالخير بصفة خاصة ان تتخذ داخل كل منطقة خطوات محددة لتحسين حماية الحقوق والحريات الاساسية . وفي هذا السياق ، اود ان انوّه بالنتيجة الناجحة للمؤتمر الوزاري المعني بحقوق الانسان الذي انعقد بفيينا في آذار/مارس ١٩٨٥ تحت رعاية مجلس اوروبا .

لقد عملت النمسا لسنوات عديدة على تحقيق هدف محدد واحد، وهو الحد من تطبيق عقوبة الاعدام او ازالتها. ونحن نأمل بأن نستطيع احراز تقدم في هذا المجال. والنمسا تواصل مساعيها في هذا المضمار .

ان تاسيس الامم المتحدة منذ أربعين عاما كان جهدا ينطوي على طموح أكبر من اي جهد سابق لانشاء مؤسسات وآليات لتحقيق السلم والتقدم في العالم. والفكرة ماتزال سليمة ، كما ان المؤسسات والاليات لاتزال قائمة . ونحن على ثقة بأن الامم المتحدة يمكن ان تعزز الى درجة كبيرة اذا ما حرصت الدول الاعضاء على الوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق، وعلى استخدام المنظمة بشكل بناء . وبمناسبة الذكرى الاربعين لتأسيسها ، دعونا جميعا نعيد التزامنا بالامم المتحدة، فلدى المنظمة دور هام ينبغي ان تضطلع به في سبيل تعزيز السلم والعدالة والحرية والتقدم لكل البشرية . فلنوحّد جهودنا تحقيقا لهذه الغاية .

الرئيسي : أعطي الكلمة الآن للشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح، نائب

رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والمبعوث الخاص لصاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الصباح أمير دولة الكويت .

السيد الصباح (الكويت): أود في البداية ان اعرب عن شعور الصدمة الذي اعترى بلادى نتيجة لكارثة الزلازل في المكسيك، وهي الكارثة التي راح ضحيتها الآلاف من ابناء الشعب المكسيكي المديق بين قتل وجريح، والتي كانت نتيجتها دمارا شاملا في المنازل والمنشآت والمؤسسات ونحن اذ نشق بأن شعب المكسيك، بكل ما عرف عنه من شجاعة وصبر، قادر على استيعاب هذه النكبة، الا اننا نود ان نعلن من فوق هذا المنبر ان شعب الكويت يقف الى جانب شعب المكسيك في محنته، وان الكويت، حكومة وشعبا، لن تتوانى عن تقديم كافة المعونات المطلوبة في محاولة لتخفيف الوطأة عن كاهل شعب المكسيك في محنته الحالية .

ويسرني باسم الكويت ان اهنئكم على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة المميزة من دورات الامم المتحدة. انكم تمثلون بلدا عريقا وصديقا تربطه بالكويت والعالم العربي روابط تاريخية تميزت على مر العصور بالصدقة والتعاون والتفاهم. ولما عرف عنكم من حكمة ومقدرة فائقة، فاني واثق من ان النجاح سيكون حليفكم في ادارة اعمال دورتنا هذه.

ويسرني ايضا ان اشيد بالمجهودات المثمرة التي قدمها سلفكم السيد بسول لوماكا ، خلال رئاسته للدورة الماضية

وأود هنا ان اسجل بالشكر والتقدير مجهودات السيد خافيير بيريز دي كوييار ،
الامين العام للأمم المتحدة في خدمة السلام الدولي وفي الحفاظ على دور الامم المتحدة
وفاعليتها .

كان بود حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح ان
يكون بينكم اليوم ليخاطب هذا التجمع الهام وفي هذه المناسبة التاريخية، الا ان
الظروف قد حالت دون تحقيقه لذلك ، ولقد كلفني سموه بنقل تحياته وتمنياته الطيبة
لكم جميعا .

ليس هناك أدنى ريب في ان الحقبة التي نعيشها من تاريخ البشرية تشهد جملة
من المخاطر التي تهدد مستقبل البشر بصورة لم يسبق لها مثيل . وان ادراكنا لحجم
وطبيعة هذه المخاطر هو الذى يحتم علينا ان نتوقف طويلا لكي نستعرض القوى والعوامل
التي تؤثر على اتجاه مسيرتنا المشتركة لمدى أجيال وأجيال وأن نتدارس بأمانة واخلاص
خير الوسائل لمنع أى انحراف في هذه المسيرة التي ينير ميشاق الامم المتحدة الطريق
أمامها .

فخلال هذا القرن اكتوت البشرية بنيران حربيين عالميتين كادت ان تعصفان بكل
ما بناه آباؤنا وأجدادنا من رصيد حضارى في كل بقعة من بقاع الأرض وتغلبت نزعة الشر
وسطوة القوة على مبدأ الحق وسيادة القانون ولذلك اتجهت الأنظار في كل مكان بالامل
نحو المجهودات الدولية التي بذلت آنذاك لاعادة تنظيم هذا العالم الذى نعيش فيه
وذلك برسم معادلة دولية تضع حدا للحروب الدولية وتضمن أمن وسلام واستقرار العالم
كما ترسم من جهة أخرى الخطوط العريضة لنظام دولي جديد يسوده حكم القانون والعادل
والسلام والانسجام والرخاء. وولدت نتيجة هذه الجهود المخلمة الجبارة المنظمة
الدولية وكانت ولادتها مدعاة للتفاؤل في الانتقال بهذا العالم الى واقع أكثر اشراقا
ومستقبل أكثر أملا.

اننا لا نجد فرصة مواتية للوقوف وقفة تأمل في مصير المنظمة الدولية التي
نتحدث من فوق منبرها وبمشاركة هذا الجمع المميز من قادة العالم وسياسيه خيرا من
هذه الفترة التي تحتفل فيها الامم المتحدة بمرور أربعين عاما على انشائها .

ونود ان نبدأ فنقول اننا حين نستعرض الاعوام الاربعين من عمر المنظمة الدولية يصادفنا عدد كبير من الدلائل التي تبعث على التفاؤل ويمدنا في نفس الوقت عدد كبير من الدلائل التي تبعث على التشاؤم . ونجد أنفسنا مدفوعين بالعقل والمنطق الى القول بان عالمنا اليوم أبعد ما يكون عن الكمال أو على الاقل ، عن الوضع الذي كنا نتوخاه حين وضع اصلافاً ميثاق الأمم المتحدة قبل أربعين عاماً .

فرغم انقشاع ليل الاستعمار وبزوغ فجر التحرر السياسي والتقدم الاقتصادي فإن ضياء الاستقلال الذي امتد حتى بلغ أقصى البقاع لم يشمل بعض الشعوب التي لاتزال تترنح تحت شكل أو آخر من اشكال الاستعمار وعلى رأسها شعوب فلسطين وناميبيا وجنوب افريقيا التي تناضل ضد طفلة عنصريين . كما ان رواسب العهود البائدة لاتزال تطل برأسها البشع مظهرة البون الشامع بين الدول المتقدمة والدول النامية .

اننا حين نتصدى لتقييم رصيد الأمم المتحدة وحقيقة دورها في المجتمع الدولي ينبغي ان نتأكد من اننا نفعل ذلك في الاطار الصحيح أي من خلال عدم التصدى للسلبيات إلا أمام خلفية واضحة من الايجابيات وللنظر الى ما تحقق من اهداف الأمم المتحدة الرئيسية من خلال هذا المنظار .

ويأتي على رأس هذه القائمة من الاهداف التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلها ، بطبيعة الحال ، صيانة أمن وسلام العالم . فعلى الرغم من ان أمن وسلام العالم لم يكونا بالمصورة التي كنا نريدها له خلال هذه الفترة ، وذلك إما نتيجة لنشوب حروب محلية أو اقليمية محدودة بين الحين والآخر أو لاستمرار المشكلات والمعضلات الدولية التي تهدد أمن وسلام العالم دون حل ، فان من الواضح ان العالم لم يشهد خلال هذه الفترة أية حرب عالمية ، هذا على الرغم من تكرر نشوء أزمات دولية كانت تنذر ، بين الحين والآخر ، إما بازدياد رقعة الحروب حتى تشمل اجزاء اخرى من العالم أو بازدياد اقتراب العالم من حافة الهاوية نتيجة تفاقم حدة الحرب الباردة بين الشرق والغرب . ولا شك في ان الفترات التي سادت فيها صياحة الوفاق بين القوتين الاعظم رغم قصرها كانت هي الفترات التي سادت فيها الطمأنينة النسبية وقلت فيها التوقعات السلبية لمستقبل البشرية .

وقد أثبتت الأمم المتحدة فعاليتها مرات عديدة اثناء تازم الاوضاع الدولية وذلك إما بقيام الأمم المتحدة، ممثلة بأمينها العام ، ببذل الوساطة والمساوي الحميدة أو بإرسال قوات حفظ السلام الى مناطق التوتر الدولي.

وينبغي للمرء ألا يغفل دور الأمم المتحدة في الدفاع عن حقوق الانسان ولا سيما ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان قد تم انجازه بعد ثلاثة اعوام فقط من انشاء المنظمة الدولية وكان بذلك على رأي قائمة الانجازات العظيمة للأمم المتحدة وإن كان هذا لا يعني ان هذا الاعلان قد قضى على المخالفات التي لاتزال ترتكب ضد حقوق الانسان في أماكن متعددة من العالم .

وينبغي لنا ايضا ان نشيد بدور الأمم المتحدة في مجال حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال ، هذا الدور الذي تجسد في الاعلان العالمي لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذي نحتفل ايضا هذا العام بمرور خمسة وعشرين عاما على تبنيه . ان انضمام العديد من الدول الى عضوية الأمم المتحدة لخير مؤشر على نجاحها في هذا المجال المشرق من اعمالها ومدعاة للأمل في ان تنال الشعوب التي مازالت تحت نير الاستعمار والنفوذ الاجنبي حقوقها الكاملة .

ان هذا النجاح الذي حققته جهود الأمم المتحدة يعضده من جهة أخرى نجاح أكبر في مجال تحقيق الهدفين الرئيسيين الآخرين لانشاء الأمم المتحدة وهما هدف تنمية العلاقات الودية بين جميع الدول وهدف تحقيق التعاون الدولي من اجل حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتنمية . ولعل الجهود الدولية الحالية التي تقومها الأمم المتحدة في افريقيا لتخليصها من محنة الجفاف والمجاعة والقحط تعتبر من العلامات البارزة في مسيرة الأمم المتحدة في هذا المجال .

كل هذه الايجابيات ينبغي أن تشكل الخلفية المناسبة لأي تقييم حقيقي لفعالية الأمم المتحدة لا سيما حين يتصدى المرء لنقد بعض السلبيات التي لا تزال تقف في طريق تنفيذ ميثاقها بفاعلية ودون أي اعتبار للقوى التي تحاول في شتى المناسبات شذوها في الاتجاه المغاير لقضايا الامن والسلم والرخاء في العالم .

ان في اعتقادنا ان هذه السلبيات يمكن ردها الى نوعين : اولهما نوع ذاتي نابع من عيب أو خلل في التركيبة الوظيفية لبعض أجهزة الأمم المتحدة ولا سيما مجلس الامن الذي تتمتع فيه الدول الدائمة العضوية بحق النقض الذي أدى الى شل أعمال المجلس في مناسبات عديدة كان فيها أمن ولام العالم متوقفا على قرار جماعي قوى من المجلس . وثانيهما نوع خارج عن نطاق الأمم المتحدة ونابع من سياسات بعض الدول فسي اصرارها على تغليب مصالحها الخاصة على مصلحة المجتمع الدولي عامة، وهذا يتضح من حرص بعض الدول الكبرى على التصدي لحل المشاكل الدولية بمجهود فردي يتخطى الامم المتحدة . ان تكرر مثل هذه الاعمال يقلل من دور وهيبة الامم المتحدة في حل النزاعات العالمية .

اننا حين نستعرض قائمة المشاكل الدولية التي عانت ولا تزال تعاني الأمرين من هذه السلبيات التي تحيط بعملية صنع القرار وتنفيذه في الامم المتحدة تبرز الى المقدمة القضية الفلسطينية التي عاصرت الامم المتحدة منذ ايامها الاولى . فبينما نجد مجلس الامن يقف عاجزا عن مواجهة تطورات هذه القضية ، التي تلتهب في فترات متلاحقة وتهدد امن وسلام العالم وتقتضي عملا حاسما من المجلس ، نجد ان الجمعية العامة قد اتخذت عشرات القرارات التي تكفل الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي العودة الى دياره واقامة دولته الخاصة فوق ترابه الوطني . يضاف الى ذلك ان الجمعية العامة قد عبرت مرارا عن اهتمامها بحل هذه القضية ، التي كانت الامم المتحدة نفسها قد ساهمت في خلقها حين قررت تقسيم فلسطين العربية ، أو حين أدخلت الكيان الصهيوني في عضويتها قبل ان تتاح الفرصة للشعب الفلسطيني لانشاء دولته الخاصة ، وذلك بانشائها لجنة خاصة هي

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أو حين عقدت المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين في جنيف في عام ١٩٨٢ . وهذا التباين الواضح بين موقف الجمعية العامة ومجلس الامن يأتي نتيجة لمواقف بعض الدول الكبرى التي تريد حماية الطرف المعتدى وهو اسرائيل عن طريق ابعاده عن أى ضغط دولي ، سواء بشكل مجلس الامن أو بالحويلة دون عقد مؤتمر السلام الدولي للشرق الاوسط . ان مثل هذه المواقف قد زادت من غطرسة اسرائيل واستمرارها في سياساتها التعسفية ، واستمرار احتلالها للأراضي العربية الامر الذي أدى الى زيادة عجز الامم المتحدة عن القيام بواجباتها بموجب الميثاق .

ان استمرار الاحتلال الاسرائيلي لارض غالية من لبنان يعكس صفحة أخرى من العدوان الاسرائيلي المستمر على الاراضي العربية ، وبالتالي فان اسرائيل يجب عليها ان تتوقع ان المقاومة الوطنية اللبنانية ستكون دائما سيفا مسلطا عليها حتى يتم انسحابها الفعلي من تلك الاراضي التي لا تزال تحتلها وحتى يتوقف تدخلها في الشؤون الداخلية لهذا البلد العربي الشقيق .

والقضية الثانية التي تحظى باهتمام الامم المتحدة والتي لا يجب ان تبخل بأي جهد في سبيل حلها هي قضية الجنوب الافريقي ، التي تتمثل أسوأ صورها في استمرار الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا في سيطرتها على مقدرات الاغلبية السوداء ، وحكمها بالحديد والنار دون أى اعتبار أو وزن لارادة الاسرة الدولية ، كما تعكس صورتها البشعة الاخرى استمرار احتلالها لناميبيا . ويتضح اهتمام الامم المتحدة بهذه القضية في انشاء مجلس الامم المتحدة لناميبيا وهو المجلس الذي انشء لادارة شؤون هذا الاقليم حتى يتم استقلاله . ان هذه الفطرسة من جانب حكومة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا تزكيتها مواقف بعض الدول الغربية التي لا تكتفي بالتعامل مع هذه الحكومة العنصرية رغم ادانة الامم المتحدة لها ومطالبتها جميع الدول بمعاقبتها ، وانما تسندها كذلك إما من خلال الامتناع عن فرض وتطبيق العقوبات القوية الرادعة ضدها أو عرض الشروط التعجيزية التي لا تكون نتيجتها سوى بقاء الوضع العام في جنوب افريقيا

وناميبيا على حاله . ان التشبث بهذه المواقف من قبل الدول الغربية يدفع حكومة النظام العنصرى الى الاستمرار والتعنت في سياسة العدوان ضد الاغلبية السوداء من جهة والدول المجاورة من جهة اخرى .

ان الكويت ، وهي تحيي الانتفاضة الشعبية الحالية في جنوب افريقيا ، لتأمل ان تكون هذه الانتفاضة حافزا للدول كافة التي ترتبط بعلاقات مع النظام العنصرى ان تعيد النظر في علاقاتها مع ذلك النظام وان تقدم كل التأييد والدعم الكامل لتلك الانتفاضة الباسلة .

وفضلا عن هذه القضايا فان عالمنا لا يخلو أيضا من مناطق التوتر الاخرى . فهناك مشكلة افغانستان التي لا يزال شعبها يبرز تحت حكم مدعوم بقوات سوفياتية . كما ان هناك مشاكل كمبوديا وامريكا الوسطى التي لا تزال تنتظر الحل على يد الاسرة الدولية بمقتضى ميثاق الامم المتحدة الذى يضمن حرية واستقلال وسيادة جميع دول العالم ويحظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى واستخدام القوة أو التهديد بها .

ان العامل المشترك الاعظم في هذه المشاكل ، كما نرى ، هو تدخلات الدول الكبرى بصورة لا تساعد على الحل . وفي اعتقادنا ان هذه التدخلات حين تقوم على أساس استخدام المساعي الحميدة لهذه الدول في السعي لحل هذه القضايا وخدمة قضية السلام تعتبر من الأمور الايجابية . اما ان تكون هذه التدخلات لصالح تلك الدول أو لصالح الاطراف المعتدية فهذا ما لا تقبله الاسرة الدولية .

ولكن اذا كان الجانب الاكبر من اللوم في عدم حل معظم القضايا الدولية يقع على عاتق بعض الدول الكبرى سواء بتدخلاتها خارج نطاق الامم المتحدة أو بعرقلة مجلس الامن عن طريق استغلال حق النقض فان ثمة بعض المشاكل الدولية التي يقع فيها اللوم على الدول اطراف النزاع أو بعضها .

ان على رأس هذه المشاكل الحرب العراقية - الايرانية التي مضى على نشوبها أكثر من خمسة أعوام والتي جلبت الموت والدمار والخراب لآلاف البشر من الطرفين رغم النداءات المتكررة ومساعي الصلح المتواصلة سواء من جانب المنظمة الدولية نفسها، التي لعبت دورا كبيرا في هذا الشأن ، أو من جانب بعض الدول أو المنظمات التي يهملها وضع حد لهذه الحرب المدمرة . فبينما نجد أن أحد طرفي النزاع، وهو العراق، يعرب دائما عن استعداده لوضع حد لهذه الحرب نجد أن الطرف الآخر وهو ايران لم يستجب بعد للارادة الجماعية للأسرة الدولية التي تريد انهاء هذه الحرب المدمرة ودون ابطاء .

وإذا كانت هناك منطقة تتوق أكثر من غيرها الى وضع حد لهذه الحرب المأساوية فهي لا شك منطقة الخليج العربي التي تقدر عظم المسؤولية الملقاة على عاتق دولها ، ممثلة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يجعل من التعاون بين دوله اساما لسعي دول المنطقة الدائب لاقامة السلام والوثام والاستقرار والرخاء في هذه المنطقة الحساسة من العالم . هذا بالاضافة الى أن اشتعال هذه الحرب الضارية طوال هذه السنين قد عرّض ويعرّض دول منطقة الخليج لخطر اتساع نطاق الحرب حتى يشمل أجزاء أخرى من المنطقة. لقد تعرضت الكويت نفسها مرارا لرداذ هذه الحرب . وفي الايام الاخيرة تجددت مشكلة اعتراض السلطات الايرانية لبعض السفن التجارية الكويتية بمورة تشكل انتهاكا صريحا لجميع المواثيق والاعراف الدولية ومبدأ حرية الملاحة في المياه الدولية كما أوضح قرار مجلس الامن ٥٥٢ (١٩٨٤) الذي يعتبر مثل هذه الاعمال تهديدا لسلامة واستقرار المنطقة والذي جدد ضرورة الالتزام بحق جميع الدول في حرية الملاحة بمقتضى القانون الدولي.

ولهذا كله فاننا نجدد دعمنا وتأييدنا المطلق لكل الجهود الرامية لانهاء هذه الحرب المدمرة بين الجارتين المسلمتين العراق وايران وعودة السلام والرخاء الى هذه المنطقة.

ان الجو الدولي المشحون بالمخاوف من ملابسات استمرار القضايا التي تهدد أمن

وسلام العالم دون حل تظلمه كذلك غمامة قاتمة تشير الغزع في نفوس الغيورين على سلامة البشر وطمانينتهم ونعني بذلك موجة الارهاب التي يشهدها العالم منذ سنوات .
لقد تعرضت الكويت لسلسلة من هذه الاعتداءات الارهابية العمياء التي ترمي الى تحدى حكم القانون والاعراف الدولية والمفاهيم الاخلاقية ولذلك فان الكويت تطالب الامم المتحدة بان تبذل مجهودات أكثر جديّة واخلاصاً لتحديد ابعاد الارهاب الدولي ووضع أسس تعاونية دولية ناجعة لاستئصال هذه الظاهرة الدولية الخطيرة بأسرع وقت ممكن. ان مكافحة الارهاب الدولي أصبحت مسؤولية دولية جماعية يجب أن ننهض بها جميعاً بأمانّة واخلاص .

ان عالمية الامم المتحدة قد حوّلت المنظمة الدولية الى مرآة صادقة للارادة الجماعية للأسرة الدولية وهذا في حد ذاته يفرض أعباء جسيمة على الدول الاعضاء فرادى وجماعات. وهذا ما يحدونا الى مطالبة جميع الدول في هذه الفترة التي تحتفل فيها الامم المتحدة بهذه الذكرى الهامة بأن تستغل هذه الفرصة في تجديد التزامها بالمبادئ العامة التي تنظم السلوك الدولي بمقتضى الميثاق والتي يتوقف على مدى التزام الدول بها مصير العالم .

وفي معرض الحديث عن هذه المبادئ العامة فاننا نود أن نشير بصفة خاصة الى بعض القواعد التي ينبغي للدول التمسك بها والتي نستمدّها من روح الميثاق وعلى رأسها:

أولاً : ضرورة قيام جميع الدول،كبيرها وصغيرها، ببذل كافة الجهود لتعزيز دور وفعالية الامم المتحدة من خلال تقديم كل مساعدة ممكنة لاي اجراء تتخذه الامم المتحدة لمصلحة السلام العالمي ولرخاء البشرية .

ثانياً: ضرورة تحمل مجلى الامن للمسؤوليات الملقاة على عاتقه بموجب الميثاق فسي المحافظة على السلم والامن الدوليين .

ثالثاً: ضرورة تأييد كافة المساعي الحميدة التي يقوم بها الامين العام وتعزيز دوره في تسوية المشاكل الدولية .

رابعاً: ضرورة الاعتماد بقدر الامكان عن حل المشاكل الدولية بمعزل عن الامم المتحدة ،

اذ ان النزعة الى الانكفاء وراء العمل المنفرد في العلاقات الدولية الذي بدأ يزداد مؤخرا لا بد ان يؤثر بالسلب على مفهوم التعاون والعمل الجماعي الدولي .

في هذا الوقت الذي نستعرض فيه تجربة الامم المتحدة وما تنطوى عليه من عناصر النجاح والفشل بعد مرور اربعين عاما على انشائها تتطلع اليها انظار العالم لتسرى ما اذا كنا قد أدركنا هذه التجربة بكامل ايجابياتها وسلبياتها وما اذا كنا قد عملنا على ان تظل هذه المنظمة العالمية أداة فعالة تساعدنا على حل مشاكلنا عن طريق الحوار لا المواجهة . ان الامل يحدونا ، ومن خلال نهوضنا بمسؤولياتنا التاريخية المشتركة في نطاق هذه المنظمة ان يكون غدنا افضل من امسنا، غد يعود فيه الحق الى نصابه، ويسود فيه حكم العقل، ويعلو فيه صوت العدل والحرية والانصاف والمساواة، ولننتقل معا الى ذلك الغد الذي تنتقل فيه هذه التجربة الانسانية الجماعية الى مرحلة النضج بكل ما ينطوى عليه ذلك من شعور مشترك بعمق وجدوى هذه التجربة بالنسبة لحاضر ومستقبل البشرية وليكن الله لنا ناصرا ومعينا .

السيد كوماتندجا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني

عظيم السرور أن أتقدم الي السيد خايمي دي بينيبي ، نيابة عن وفد اندونيسيا ، بخالم التهاني على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الاربعين . فتقلده لمنصبه الرفيع اشارة بمفاته الشخصية وتجسيد لما تحظى به اسبانيا من تقدير في مجتمع الامم . وان حذقته لبلاده كدبلوماسي بقدرة وامتياز عظيمين طوال العقود الاربعه الماضية ، ثلاثة منها في الامم المتحدة ، لتؤهله لان يكون خير من يظلمع باعباء واجباته الشاقة باقتدار وكفاءة .

واود ايضا أن أعرب عن امتنان وفدي وعميق تقديره لسلفه معادة السفير ببول لوساكا ممثل زامبيا ، للسلوب الماهر الرفيع الذي ادار بع أعمال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، وكذلك لرئاسته اللجنة التحضيرية للاحتفال بالذكرى الاربعين لتاسيس الامم المتحدة .

كما ان الجمعية العامة مدينة لاميننا العام الموقر السيد خافيير بيريز دي كوبيار لتفانيه في مركزه القيادي في توجيه أعمال المنظمة . فتحليله القاطع والواضح ، وتقييمه الصريح للعقبات التي تعترض تحقيق كامل قدرات الامم المتحدة ، والتدابير التي اقترحها لتحسين اداؤها ، كل ذلك وفر لنا اطارا مفيدا لجهودنا الرامية الي جعل المنظمة قادرة على تادية دورها الصحيح في ايجاد عالم افضل .

وقبل أن أسترمل ، أود أن أعرب عن أسى وفد بلادي من أجل ضحايا الزلزال المفجع الذي حاق بالمكسيك وأوقع بها كل هذا الدمار . ونعرب عن تعاطفنا وتضامننا مع المكسيك حكومة وشعبا في ساعة محنتها الرهيبة

اننا جميعا ندرك الاهمية الخاصة لهذه الدورة الاربعين التذكارية للجمعية العامة التي تنعقد في خضم تغييرات جذرية وفي وقت بروز اتجاهات ذات أهمية تاريخية في العالم . وبعض هذه التغييرات يلقي الترحيب بوصفه فرصة لتعزيز السلم العالمي والعدالة ورفاه الانسانية ، في حين يثير البعض الآخر مشاكل وتحديات جديدة أمام تصميمنا وقدراتنا الجماعية

في هذه المناسبة الهامة ستتاح لنا الفرصة للتأمل في تاريخ السنوات الأربعين الماضية ، وللدراسة المشتركة لوسائل تعزيز فعالية المنظمة في معيها الى تحقيق المقاصد والاهداف المكرمة في الميثاق .

لقد أنشئت الأمم المتحدة في أعقاب حرب عالمية أنزلت خرابا ودمارا حمل الآباء المؤسسين على توطيد عزمهم على " انقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب " . وقد كان لهم من بعد النظر ما دفعهم الى اقامة منظمة لا تستهدف فحسب منع الحرب ، بل السعي أيضا الى استئصال جذورها بارساء مبادئ تكافؤ السيادة ، والعدالة ، وتقدير المصير والحرية ، واقامة نظام للأمن الجماعي يستند الى عدم التدخل والاحكام عن استعمال القوة أو التهديد بها ، ووضع آليات دولية للنهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب قاطبة عن طريق العلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول

وفي بواكير وجود الأمم المتحدة تحديات كبرى لم يتوقعها الميثاق فقد تعطلت احكام الامن التي بنيت على أساس وحدة الدول وتعاونها ، نتيجة لظهور أوجه تناحر جديدة بعد الحرب مباشرة فلا تقسيم العالم الى كل عسكرية وايدولوجية كان متوقعا ولا التناحر الشرى على مناطق النفوذ . وبدلا من أن تكون المنظمة مركزا للتنسيق بين أعمال الأمم أصبحت حلبة تتصارع فيها قوى الحرب الباردة .

وفي مواجهة السحب القاتمة لتنافس الدول الكبرى ، والحالة الدولية الباعثة على القلق العميق ، بادر قادة الدول البازغة حديثا الى توطيد وحدتهم وتضامنهم بغية التصدي للمعدد الهائل من المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي وانطلاقا من ارشهم الاستعماري المشترك وخبرتهم المشتركة في النضال في سبيل الاستقلال ، اجتمعوا في باندونغ في ١٩٥٥ في المؤتمر الآسيوي الأفريقي التاريخي ليحددوا معا مفهومهم لنظام عالمي عادل وللعلاقات التي ستنبع منه .

وكانت تحذوهم في المقام الاول رغبة صادقة في التمسك بأهداف الميثاق المتمثلة في استئصال الاستعمار وضمان احترام حقوق الانسان الاساسية ، والقضاء على التمييز العنصرى ، وتشجيع التسوية بالتنمية الاقتصادية عن طريق التعاون الدولي .

وكان في مقدمة المبادئ العشرة التي أعلنها المؤتمر تأكيد احترام مبادئ الميثاق ومقاصده . ولدى الاحتفال بالذكرى الثلاثين للمؤتمر الآسيويالافريقي الذي تشرفت حكومتي باستضافته في باندونغ ، في نيسان/ابريل الماضي أكد المشتركون من جديد اقتناعهم بأن "الأمم المتحدة محفل فريد لا غنى عنه لحل المسائل العالمية الكبرى " .

وكان ميلاد حركة عدم الانحياز في باندونغ في ١٩٦١ تعبيرا ملموسا عن هذا الاعلان ، حيث تعهد أعضاؤها المؤسسون بأن يصححوا الغرضيات الخطيرة التي تقوم عليها الحرب الباردة . وكان هدفهم ، ومازال ، تحرير العالم من سياسات القوة وتناحر الكتل والسيطرة والهيمنة والاستغلال . ولقد سعت حركة عدم الانحياز الى تحقيق التحول السلمي التدريجي صوب نظام ديمقراطي دولي يقوم على التعايش السلمي والتعاون فيما بين الدول ، وتعزيز الدور الحيوي للمؤسسات الدولية القائمة على أساس عادل في تحقيق هذا الهدف .

وقد سجلت الاحداث الدور الايجابي لحركة عدم الانحياز من أجل تعزيز نمو الأمم المتحدة وحسن توجيهها ، ولا سيما في التعجيل بعملية انهاء الاستعمار على نطاق عالمي ، وهي عملية اضلعت فيها منظماتنا بدور أساسي . ومنذ اعتماد الاعلان التاريخي الخامس بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذي سنحتفل هذا العام أيضا بالذكرى الخامسة والعشرين لصدوره ، حدثت عملية تحول عميقة في الطابع الكمي والنوعي لاعمال الأمم المتحدة ، ونتيجة لذلك فان المنظمة ، وقد شارفت على عيدهما الاربعين ، اقتربت أكثر من أي وقت مضى من هدفها المتمثل في العالمية الحققة .

وتمتدني قيود الوقت من الاسهاب في شرح الطائفة الكبيرة من المنجزات والانشطة الاخرى الايجابية في سجل منظماتنا على مدى العقود الاربعة الماضية والمتمثلة في البرامج والتدابير العديدة التي تجري صياغتها وتنفيذها بصورة مستمرة من جانب اجهزتها المختلفة ، ووكالاتها المتخصصة ، ومؤسساتها ذات الملة . وهي تغطي التعاون الدولي في ميادين شتى مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والترتيبات النقدية والتجارية ، وتدوين المفاهيم الأساسية للقانون الدولي ، والنهوض بحقوق الانسان

الاساسية ، والتعليم والتطوير العلمي ، واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ، واستغلال قاع البحار والمحيطات ، وحماية البيئة ، وغير ذلك الكثير من الميادين .

هل يمكننا بعد ذلك أن نتصور عالما بغير الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، التي تقدم العون والاعاشة للآلاف العديدة من اللاجئين ، وللملايين من الأطفال والأمهات الذين يعانون من سوء التغذية ، وللذين يعانون من الجوع والفقر والمرض والامية ؟
أيمكننا أن ننكر معالم مثل الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، واتفاقية قانون البحار ، ومعاهدة الفضاء الخارجي ، وهذا على سبيل المثال لا الحصر ؟

ومن الطبيعي أن النجاح لم يتحقق للأمم المتحدة في جميع تلك الأنشطة والبرامج، لكن ما تحقق وما يزال يتحقق يرتبط فعلا بالأهداف الرئيسية التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة بوصفها أدواتنا الجماعية وهي : بناء السلم والعمل لتهيئة الظروف الضرورية لإقامة سلم دائم مصحوب بالعدل في العالم.

وحتى في ميدان حفظ السلم وهي الوظيفة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة التي تعرضت بسببها على مدى السنين لنقد عام مرير بسبب فشلها الحقيقي أو المتصور، فإن السجل ليس سيئا كما يوحي البعض أحيانا . صحيح أن الأمم المتحدة فشلت في وقف سباق التسلح العالمي وعكس اتجاهه ، ذلك السباق الذي اتسم بأبعاد خطيرة غير معقولة تتهدد بقاء البشرية ذاتها. ولا يمكن أن ننكر أن الأمم المتحدة عجزت عن منع حوالي ١٣٠ نزاعا مسلحا أو أكثر اندلعت منذ تأسيسها في مختلف مناطق العالم . ولكن بقدر ما يمكن أن يعزى اللوم في هذا الوضع الراهن إلى المنظمة، فإن الحقيقة الهامة التي ينبغي أن نتذكرها هي أن الأمم المتحدة ليس بوسعها أن تقوم إلا بما يريدها أعضاؤها أن تقوم به ولا يمكن أن تنجح إلا عندما يلتزم أعضاؤها بانجاحها. ومن ثم فإن تقييم أدائها في صيانة السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن يأخذ في الحسبان القيود المفروضة أصلا على دورها. وعندئذ يمكن رؤية أن الأمم المتحدة نجحت في حالات عديدة من حالات نشوب النزاع بين الدول الأعضاء في إيجاد تسوية سلمية . وتمكنت في حالات كثيرة أخرى حين استعصى إيجاد الحل الشامل فورا من الحد من نطاق النزاع وشدته، بإحلال الحوار محل الأعمال القتالية المسلحة وبتهيئة إطار مقبول يمكن التماس الحل من خلاله بطريقة سلمية . وفي هذا السياق، أثبتت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم أنها أداة هامة وخلقها في أضواء المنازعات وفي تلافي تصاعدها لكي تتحول إلى مجابهة أكبر.

وفي حين نعترف بأن نظام الأمن الجماعي لم يعمل على النحو المتوخى في الميثاق ، إلا أن هذا الدور المحدود للأمم المتحدة كقناة يجرى من خلالها الحوار البناء بين الأطراف المتناحرة أثبتت أهميته الكبيرة. وعند النظر من جديد إلى ما حققته الأمم المتحدة من نجاح وما صادفته من فشل ، وما هو أكثر أهمية من ذلك، عند

استشراف المستقبل ، لا ينبغي أن ننغمس في التآسي أو تهنئة الذات، بل ينبغي أن نحاول استخلاص العبر الايجابية .

ويجب أن نعترف بأن التحديات التي واجهتها المنظمة طوال هذه السنين وما حققتة من تقدم صوب عالم يسوده قدر اكبر من السلام والحرية والرفاه للانسانية ، يجعل من الضروري مواصلة تعزيز التعاون المتعدد الاطراف . وينبغي أن ينظر الى هذا التعاون كتعبير حتمي عن مفهوم المسؤولية المشتركة المتامل في الميثاق وعن الشعور بالتضامن الانساني الذي يكمن في جوهر تعددية الاطراف. ولكن لا ينبغي أن نقعد عن العمل بتصميم اكبر من أجل علاج مواطن القصور والضعف الجلية في معالجة منظمتنا للقضايا الرئيسية في عصرنا .

والاسباب التي تكمن وراء المنازعات الحالية مازالت قائمة، ومازالت المنازعات الجديدة تندلع. وقد حدث ترد خطير في الثقة المتبادلة بين الدول مصحوب بالجوء الى القوة المسلحة في تسوية المنازعات لجوءا يندر بالخطر. وقد أدت زيادة التوتر الملحوظة بين الدول الكبرى الى مزيد من الاستقطاب والى انتعاش سياسات القوة. وتتعرض سيادة القانون التي هي ضرورية لقيام نظام دولي مستقر، للاستهان في كثير من الاحيان. ويعاني الاقتصاد العالمي من الركود والاجفاف والتخلخل، ويحدث كل ذلك في ظل خلفية تتمثل في اخطر سياق تسليح شهدته العالم .

ولم تواجه الامم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره في السنوات الاربعين الماضية تحديا اخطر من تعاظم خطر الحرب النووية الذي يتضاعف بتصاعد سباق التسلح والمغالاة في تكتيبي اسلحة الدمار الشامل وتطويرها نوعيا. وقد بلغت الترسانات النووية التي تملكها الدولتان العظيميان في الوقت الراهن ابعادا لا تتناسب على الاطلاق مع أي احتياج من احتياجات الامن القومي. بل انها أصبحت قادرة على ابادة جميع أشكال الحياة على الارض عدة مرات . ولهذا، فبينما يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن هذا الوضع ، لا يمكن أن يترك أمر الضرورة الحتمية لنزع السلاح واقامة الامن الدولي لاهتمام تلك الدول دون غيرها ،

لان الامر يتعلق بحق أساسي للبشر، وهو حقهم ذاته في الوجود والبقاء على قيد الحياة. وما يبعث على القلق الشديد أن مفاوضات نزع السلاح التي تجرى تحت رعاية الأمم المتحدة لم تحقق شيئا حتى الآن، وفي الوقت نفسه ظلت المفاوضات التي تجرى خارجها في مأزق مماثل. ونأسف لأن يكون هذا هو الوصف الممكن الوحيد لمحدثات جنيف التي استؤنفت مؤخرا بين الدولتين العظميين والتي تهدف الى انتهاء سباق التسلح على الأرض ومنعه في الفضاء الخارجي .

وفي هذه الاثناء ، يجرى استحداث تكنولوجيات جديدة وأجيال جديدة من منظومات الاسلحة بصفة مستمرة ووزعها، كما يجرى صياغة مذاهب استراتيجية جديدة لتبرير استخدامها. ونتيجة لذلك أصبح خطر الحرب النووية أكثر تهديدا عما كان عليه من قبل. ومازلنا نعتقد أن الوقف الفوري لجميع تجارب ونتاج ووزع الاسلحة النووية ومنظومات نقلها بوصفه خطوة أولى ضرورية، من شأنه أن ييسر الى حد كبير المفاوضات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونأمل أيضا أن ينتج على الأقل من اجتماع القمة المقبل بين الرئيس ريغان والأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي غورباتشوف ايجاد الزخم الضروري لكسر الجمود الذي يخيم على جميع محافل التفاوض بشأن نزع السلاح .

لقد أيدت اندونيسيا دائما مفهوم المناطق الخالية من الاسلحة النووية في سياق نهج اقليمي لنزع السلاح. وفي جنوب شرقي آسيا تعمل الدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا حاليا على ايجاد المبادئ والطرائق اللازمة لانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في المنطقة . ونحن كبلد محاز للمحيط الهادئ نرحب بالمنطقة الخالية من الاسلحة النووية التي انشئت في المحيط الهادئ أخيرا. كما نرحب بموقف بلدان محفل جنوبي المحيط الهادئ التي واصلت معارضة اجراء التجارب النووية في المنطقة .

وتنظر اندونيسيا كدولة بحرية ودولة غير حائزة للأسلحة النووية، بقلق متزايد الى انتشار الاسلحة النووية في محيطات العالم وبحاره وانتشارها الجغرافي. وبموجب القرار ١٨٨/٢٨ زاي المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ طلبت الجمعية العامة من

الامين العام أن يجرى بمساعدة فريق من الخبراء الحكوميين دراسة شاملة لجميـع جوانب هذا البعد الخاص من أبعاد سباق التسلح الشامل. وقد انتهى فريق الخبراء من تلك الدراسة ، ويتطلع وفدى الذى اشترك بنشاط في عمل الفريق الى تقرير الامين العام بشأن هذا الموضوع والذى سيرض على الجمعية لكي تنظر فيه في هذه الدورة .

ونأمل مخلصين أن يترتب علي هذه الدراسة القيام باجراءات متابعة ملموسة ومتضافرة من جانب الدول الاعضاء، وذلك أولا عن طريق التفاوض بشأن تدابير فعالة لنزع السلاح النووى وتدابير بناء الثقة في البحار وثنانيا، بتحديد السبل الممكنة التي يتيح للمنظمات والجهات ذات الامكانيات البحرية أن تساهم في وضع سياسات تدعم استخدام البحار ومواردها للأغراض السلمية بما يعود بالفائدة على الانسانية قاطبة .

وثمة مهمة أخرى ذات طابع ملح تواجه منظمنا هي ضمان انهاء الاستعمار فسي ناميبيا على وجه السرعة ، لان الحالة في ذلك الاقليم تتمثل فيها كل السمات البغيضة للاستعمار المعروف فحسب، وانما تنطوى أيضا على أبعاد اضافية تتمثل في القمع العنصرى والنهب غير القانوني للموارد الطبيعية، بحيث تفرض على احساسنا الجماعي بالعدالة والاخلاق تحديا فريدا .

وقد أصبح جليا منذ أمد بعيد أن جنوب افريقيا لا تعتمزم على الاطلاق التعاون بحسن نية في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا التي نص عليها قرار مجلس الأمن ٤٣٥(١٩٧٨) . بل ان نظام بريتوريا العنصرى بعد أن عرقل تحقيق تلك الخطة بربط استقلال ناميبيا - ضمن جملة أمور - بمسائل دخيلة غير ذات صلة ، ارتكب في الآونة الأخيرة عملا جديدا من أعمال العرقلة المتعمدة ، وذلك بتشكيل حكومة انتقالية مزعومة جديدة في الاقليم ، في تحد صلف لشجب العالم ورفضه . وفي الوقت ذاته ، لم يتوقف ذلك النظام عن استخدام ناميبيا بوصفها نقطة انطلاق لشن الهجمات ضد دول خط المواجهة ، كما يشهد على ذلك العدوان المتجدد الذى شن ضد انغولا منذ اسبوع واحد في محاولة أخرى عقيمة لسحق مناضلي الحرية في المنظمة الشعبية الغربية لافريقيا الجنوبية (سوابو) .

وان تعنت جنوب افريقيا المستهزئ بجميع المعايير المقبولة للقانون الدولي والسلوك المتحضر ، والفشل الذريع لسياسة ما يسمى : " بالمشاركة البنّاءة " قد أقنع حكمة بلادى منذ زمن طويل بأن ما من شيء يمكن أن يعيد جنوب افريقيا الى رشدها، سوى فرض جزاءات الزامية شاملة عليها بموجب الفصل السابع من الميثاق . لكن ما دام مجلس الأمن لم يستطع بعد التغلب على عجزه عن اتخاذ تدابير فعالة ملزمة فاننا لا نستطيع أن نتحمل الانتظار .

لذا ، يتعين علينا أن نواصل الضغط بتوسيع نطاق العزلة الدولية ، ونطاق المقاطعات الطوعية والالزامية . كما يتعين علينا أن نصعد التأييد الملموس لنضال الشعب الناميبى تحت قيادة ممثله الشرعى الوحيد . كذلك يجب زيادة المعونة المقدمة الى دول خط المواجهة التي تضطلع بدور حاسم في كفاح التحرير .

ان سياسات القمع الفاشم والاحتلال غير المشروع التي تمارسها بريتوريا فسي ناميبيا هي في الواقع تجسيد للطابع المتأصل في ذلك النظام الذى غرس في جنوب افريقيا الفصل العنصرى البغيض ونفذه على أكمل وجه بوصفه نظاما للعنصرية المؤسسية التي أعلنت الأمم المتحدة انها جريمة ضد الانسانية .

وتنظر اندونيسيا الى التطورات الاخيرة في جنوب افريقيا بقلق وهلع ، فقد أدى فرض النظام العنصرى لحالة الطوارئ الى تصعيد جديد للعنف والقمع والارهاب . بل ان بريتوريا استخدمت حالة الطوارئ ، أو بمزيد من التحديد ، القانون العرفي كذريعة لترتكب قوات أمنها أعمال قتل عشوائية ، ولجر الابرياء من الرجال والنساء والاطفال من ديارهم الى الاحتجاز التعسفي وغير محدد المدة . وتعد محتتم هذه مصدر قلق بالغ لنا مثلها مثل استمرار احتجاج نلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين الذين يمثلون الكفاح الباسل للشعب الاسود في جنوب افريقيا بقيادة حركة تحرره الوطني . لذا يجب أن يظل مطلبنا الذي لا نعيد عنه هو الافراج الفوري غير المشروط عن جميع المحتجزين .

ان الغالبية السوداء في جنوب افريقيا تتعرض اليوم لحصار فعلي . وقد أثبتت النظام العنصرى بالدليل القاطع انه لا يمتلك السيادة أو القدرة اللازمة لاجراء تغيير تدريجي ، وانه مفلس سياسيا وليست لديه غير القوة العمياء . وقد قضى بيان رئيس الوزراء بوثها في الشهر الماضي ، على أية بارقة أمل في الوصول الى خاتمة سلمية تطويرية للفصل العنصرى ، وذلك عندما رفض بصورة قاطعة المطالب الاساسية المادلة للغالبية المقهورة بينما أهدى في الوقت ذاته تجاهلا وقحا للشواغل المشروعة التي أعرب عنها المجتمع الدولي . لكننا كنا نعلم طوال الوقت ان الفصل العنصرى لا يمكن اصلاحه أو تحسينه بتدابير تدريجية ، بل انه يجب أن يفكك بأكمله . ويجب أن يحل محله مجتمع ديمقراطي غير عنصرى يستند الى حكم الاغلبية يكون ضمانا للسلم الدائم .

وقد ظل الصراع العربي الاسرائيلي أيضا شاغلا أساسيا للأمم المتحدة معظم السنوات الاربعين التي انقضت منذ انشائها . وقد انتهكت اسرائيل بصورة مستمرة ، يشجعها الدعم غير المحدود الذي يقدمه لها أصدقاؤها وحمايتها ، المبادئ والقواعد الاساسية لمنظمتنا . ولا تزال اسرائيل ، كما أظهرت الاحداث التي وقعت على مر السنين الماضية ، مستمرة في معيها لان تفرض بقوة السلاح مخططاتها التوسعية والعدوانية على المنطقة ، في تجاهل تام لما تواجهه من ادانة عالمية .

وحكومة بلادي مقتنعة اقتناعا راسخا بأنه لا يمكن تحت ضغط أى ظروف تجاوز المسائل الرئيسية الثلاث للنزاع ألا وهي : حق الفلسطينيين في تقرير المصير وحقهم في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين ، وانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس ، وضرورة أن تعيش دول المنطقة في سلم داخل حدود آمنة .

والجمعية العامة - رغبة منها في تحقيق هذه الاهداف الاساسية ، وكذلك لمعالجة المصالح المتناحرة الكامنة فيها - دعت الذ عقد مؤتمر سلم دولي معني بالشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة . ويستند تأييد اندونيسيا لانعقاد هذا المؤتمر الى افتراض انه سيبدأ عملية تفاوض شاملة وسيوفر محفلا تشترك فيه جميع الاطراف المعنية على قدم المساواة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ومما لاشك فيه ان عقد مؤتمر السلم ونجاحه يعتمدان بصورة حتمية على توافر الارادة السياسية والتأييد من جانب الدول الكبرى التي ينبغي أن تتخلى عن مخططاتها الاستراتيجية في المنطقة وأن تتعاون مع الامين العام في جهوده المستمرة الرامية الى التوصل الى اتفاق بشأن عقد هذا المؤتمر . فمن المؤكد أن البديل لا يمكن الا أن يكون انجرافا حتميا صوب حلقة تدميرية أخرى من الحرب والعنف مع ما يترتب عليها من عواقب وخيمة ، لا بالنسبة للمنطقة وحدها بل للعالم أجمع .

وفي جنوب شرقي آسيا ، لا تزال الحالة في كمبوتشيا تمثل الحاجز الرئيسي الذي يعترض السلم والاستقرار الاقليميين . وقد اتخذت اندونيسيا وغيرها من الدول الاخرى الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا دوما ، عند النظر في مسألة كمبوتشيا ، موقفا يستند الى المبادئ المعترف بها دوليا لا على العداة والمجابهة . ومن ثم ، يجب أن يشكل انسحاب القوات الاجنبية من اراضي كمبوتشيا وتشكيل حكومة يختارها الشعب بنفسه الاساس لأي حل ، إذ أن ذلك هو التجسيد الملموس لتلك المبادئ .

وفي نفس الوقت ، أثبتت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا مرارا وتكرارا مرونتها

فيما يتعلق بطرائق التسوية السلمية الشاملة التي تأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لجميع الاطراف المعنية . ولهذا ، شعرنا باستياء للأحداث التي وقعت في أوائل هذا العام عندما اندلعت منازعات مسلحة انطوت على استعمال واسع النطاق للقوة العسكرية وأدت الى ازهاق العديد من الأرواح ودمار واسع النطاق وتدفق آلاف اللاجئين من كمبوتشيا الى تايلند التماسا للمأوى والامان . وقد زادت هذه التطورات من صعوبة حسم النزاع ، كما انها توضح الابعاد المفجعة للأزمة الحالية في كمبوتشيا .

وقد أكدت الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية فعاليتها في مواجهة العمليات العسكرية المستمرة الموجهة ضد قواتها ، كما برهنت أيضا على تأييد الشعب الكمبوتشي المستمر لها . وعلاوة على ذلك ، يشكل دعم المجتمع الدولي المتزايد للحكومة الائتلافية في كمبوتشيا الديمقراطية برئاسة الامير سامدك نوردوم سيهانوك عاملا آخر من عوامل التشجيع .

وكان الأمل يحدو اندونيسيا بوصفها ممثلا لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا لدى فييت نام ، في أن تصل الى نتيجة ايجابية نتيجة للجهود التي بذلتها خلال العام الماضي بغية النهوض باجراء حوار حقيقي والتوصل الى نهج قابل للتطبيق لايجاد حل ؛ ولئن كانت المناقشات الجارية بين اندونيسيا وفييت نام قد حققت توضيحا متبادلا لعدد من جوانب المشكلة ، فلا تزال الخلافات قائمة بشأن بعض النقاط الهامة التي لا بد من حسمها اذا ما كان لعملية اجراء حوار حقيقي أن تستمر .

وقد اقترح وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في اجتماعهم الذي عقد بكوالا لمبور في تموز/يوليه الماضي - في محاولة أخرى من جانب الرابطة لاستكشاف جميع السبل التي يمكن أن تؤدي الى استعادة السلم - اجراء محادثات عن قرب بين الاطراف المعنية مباشرة . وكان الدافع الى هذه المبادرة - كما كان الحال فيما مضى - الاهتمام الحقيقي بمصالح الشعب الكمبوتشي وحقوقه الاساسية ، وحقه كأمة في العيش في داخل حدوده ومع جيرانه . ولا يزال يحدونا الأمل في أن تستجيب فييت نام للجهود

الدولية الرامية الى تحقيق تسوية شاملة للمشكلة الكمبوتشية تؤدي الى قيام دولة
مستقلة محايدة وغير منحازة في كمبوتشيا .
وبالمثل ، يحدونا أمل صادق في أن يمكن - عما قريب - التوصل الى حل شامل
لمشكلة افغانستان ، حيث حال استمرار وجود القوات الاجنبية دون السلم والاستقرار
الاقليميين .

وبالنظر الى الصراعات والنزاعات العديدة التي تكتنف عددا كبيرا من المناطق ، يكون التقدم الذي احرزته مجموعة كونتادورا في ارساء اساس جديد للوثام والتعاون الاقليمي في امريكا الوسطى من الامور المشجعة لنا . ونلاحظ بارتياح كبير في هذا الصدد ان عملية كونتادورا للسلام قد بلغت مرحلة يمكن عندها عقد مؤتمر للمفوضين لوضع الخطوات النهائية المتعلقة بالتوقيع على الوثيقة بشأن السلم والتعاون . كما ان النتيجة التي انتهت اليها هذه العملية الطويلة والمضنية التي تمثلها الوثيقة لارساء اطار للمصالحة الاقليمية ، ستكون أيضا المثل الذي يمكن ان تقتدى به المناطق الاخرى التي تعاني من مشاكل النزاعات والصراعات المشابهة .

وفي عام ١٩٤٥ ، كان التخلص من ويلات الحرب ومن الضائقة الاقتصادية من بين الاهداف الاساسية للبشرية . والآن ، وبعد انقضاء اربعة عقود ، ترابطت قضايا الامن الدولي والتنمية الدولية ترابطا لا ينفصم ، وبدونهما لن يتسنى ضمان السلم والرخاء . وسيؤدي الاستمرار في إهمال علاج الفقر المدقع والتفاوت الاجتماعي الخطير الى تعرض النسيج الاجتماعي والسياسي للخطر البالغ ، لا في البلدان النامية وحدها بل وفي العالم بوجه عام . وعلى غرار ما حدث في ١٩٤٥ ، لن يتسنى حسم هذه الامور بصورة فعّالة الا عن طريق التماس حلها من خلال التعاون الدولي . ولا يوجد لذلك اى بديل دائم او قابل للتطبيق .

ومنذ اجتماعنا هنا قبل عام مضى ، ظلت السمات المميزة للاقتصاد العالمي ولللاقات الاقتصادية الدولية على حالها دون تغيير وربما أصبحت أكثر وضوحا . ومازالت شواغلنا الرئيسية تنحصر في توقف الانعاش الاقتصادي بعد الكساد العالمي الخطير ، وتآكل التعددية في خضم الترابط المتزايد . وبالإضافة الى ذلك ، فان الانهيار المطرد لنظام التجارة الدولية ونظام النقد الدولي ، والآثار المارخة المترتبة على مشكلة الديون الدولية ، وخطورة الحالة الاقتصادية الحرجة في أكثر البلدان تضررا ، وتأتي جميعها في صدر جدول أعمالنا في هذه الدورة وتتطلب حكمتنا الجماعية وتصميمنا .

وبدلا من أن يتحقق المزيد بالنمو والتقدم ، لم تنتشر حالة الانتعاش الى جميع انحاء العالم ، بل وكان الاداء الاقتصادى ضعيفا محبطا للامال في معظم البلدان النامية . كما ان البلدان التي كان المعتقد أن اقتصاداتها ذات اداء حسن عانت أيضا من انتكاسات بالمقارنة مع ادائها في الماضي . كذلك كان تصاعد الحمائية الذى يعرقل الوصول الى الاسواق ، وانهيار اسعار السلع الاساسية ، ونقص تدفق الموارد المالية ، وتراكم اعباء الديون هي بعض الاثار الضارة لهذا الغشل . وبالمثل ، أدى الاختلال الخطير في موازين المدفوعات ، وتقلب أسعار الصرف ، وفرض نصيب غير متناسب من عملية التكيف العالمية على البلدان النامية الى احباط أفضل جهودها . ومن ثم ، فان التقلص الحاد في الاتجاه الانمائي للبلدان النامية والتردى الخطير في مستويات معيشة شعوبها أصبحا يمثلان واقعا قاسيا . وبالنسبة للبلدان الاخرى ، ولاسيما في افريقيا ، فقد ساد الركود التام ان لم يكن النمو السلبي وأصبح يشكل خطرا كبيرا لا على الاستقرار الاجتماعى والسياسى فحسب بل على وجود هذه البلدان ذاته في كثير من الاحيان .

وتكشف هذه المصاعب عن أوجه القصور الهيكلية وواجه الاختلال المتأصلة التي تكمن في النظام الاقتصادى العالمى الحالى . ولن يتسنى تحقيق أى انعاش دائم أو قوى ، كما لا يمكن أن يكون هناك أى تعجيل بتنمية البلدان النامية دون مراعاة الترابط الحقيقى ودون عملية اعادة الهيكلة الشاملة للنظام الاقتصادى الدولى .

ونحن اذ ندرك هذه التحديات ادراكا عميقا ، نرى الحاجة الماسة الى رؤية جديدة للتعاون الاقتصادى الدولى تعترف بأن الانتعاش الاقتصادى العالمى لن يستمر الا اذا اقترن بالتدابير الشاملة التي ترمي الى اعادة تنشيط التنمية في البلدان النامية . ولذلك ، فلا بد من تشجيع الترابط الحقيقى بين الدول واعادة التعاون المتعدد الاطراف من أجل التنمية . وأود أن أؤكد في هذا السياق مرة أخرى التزامنا بالمفاوضات الشاملة . ونحن نؤمن أيضا بأن الامتراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث لاتزال صحيحة تماما .

وتتطلب المسائل المترابطة التي تتعلق بالتجارة والنقد والتمويل أن نوليها اهتمامنا الفوري . ومافتتت التجارة الدولية ، التي يُسَلَّم منذ أمد بعيد بأنها اداة كلاسيكية لتحقيق المكاسب الاقتصادية المتبادلة ، تتعرض للاحباط بصورة متزايدة . وتعرب اندونيسيا عن التزامها الكامل بأى نظام تجارى دولي مفتوح يقوم على أساس مبدأ المعاملة التفضيلية والتمييزية للبلدان النامية ، وتؤيد كل الجهود الرامية الى التخلي عن الحمائية تدريجيا . وفي مجال تجارة السلع الاساسية ، نؤيد بشدة تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الاساسية والتشغيل الكامل للمندوق المشترك . لقد أدى انخفاض تدفق التمويل الانمائي الى تفاقم الخسائر في الدخل بسبب انخفاض حصيلة الصادرات وتدهور معدلات التبادل التجارى . وتتجلى الفوضى الناتجة عن ذلك بصورة واضحة في أزمة الديون الحالية وتشعباتها العديدة . ولذلك ، يتحتم زيادة نقل الموارد الحقيقية زيادة ملحوظة على الصعيدين الرسمي والخاص . وينبغي أن نسعى ، على وجه السرعة ، الى ابداء الاستجابة الشاملة والخلاقة وذلك بعقد مؤتمر دولي يعنى بالنقد والتمويل من أجل التنمية ، الذى طالب بعقده مؤتمر القمة السابع لبلدان حركة عدم الانحياز الذى عقد في نيودلهي .

ويتصل بذلك ما تعرضت له افريقيا من أزمة طال أمدها بسبب الجفاف والمجاعة . وفي حين كانت الاستجابة الدولية لهذه الازمة طيبة ، فمازالت هناك حاجة ماسة الى جهود عديدة يجب أن تبذل خلال فترة المتابعة وجهود التكيف ، بخلاف اغاثة الطوارئ ومواجهة الازمة . ومن الضرورى تقديم الدعم الانمائي في الاجلين المتوسط والطويل اذا اردنا أن نتغلب على هذه الازمة بصورة فعّالة للحيلولة دون وقوع كوارث أخرى في المستقبل * .

وفي ظل الحالة الاقتصادية الدولية التي يسودها شعور متزايد بخيبة الامل ، فاننا نرحب بالتعاون بين الجنوب والجنوب ونعتبره أمرا لا غنى عنه ، كما ان تكثيف

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ماريينسكو (رومانيا) .

هذا التعاون يتسم بأهمية كبرى . وفي هذا الصدد ، فإن مداولات الاجتماع الرابع للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق لمجموعة ال ٧٧ ، الذي عقد في جاكرتا قبل بضعة أسابيع ، قد بيّن ان برنامج عمل كاراكاس بشأن التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية يتسم بالأهمية البالغة وبسلامة ما ورد فيه من آراء . وكان التأييد القوي الذي سجله الاجتماع للتنفيذ الحازم لبرنامج عمل كاراكاس تأكيدا جديدا للدور الذي يلعبه الاعتماد على الذات في التعجيل بالتنمية في المستقبل . وينبغي ألا نسرح بضياح هذه الروح المتجددة وهذا الزخم القوي .

وهناك سبب آخر يدعو الى التشجيع هو النجاح الذي حققه المؤتمر الدولي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة ، الذي عقد في نيروبي في تموز/يوليه الماضي . ونظرا للدور الحاسم للمرأة في عملية التنمية ، فإننا نؤيد تأييدا كاملا الاهداف الواردة في الوثيقة المعنونة ، "الاستراتيجيات الامشرافية" ونحن على ثقة من امكانية تنفيذها بنجاح أثناء عقد المرأة وخلال الجزء الباقي من القرن الحالي .

ونحن كبلد يؤلف شبابه ٦٠ في المائة من سكانه ، نعلّق أهمية كبرى على مؤتمر الأمم المتحدة العالمي "للسنة الدولية للشباب" . ومازالت الازواج العامة للشباب تزداد سوءا ، الامر الذي يعكس التدهور المستمر في الحالة الاقتصادية العالمية ولاسيما فيما يتعلق بفرص العمل . بيد اننا نشق تماما في أن المؤتمر العالمي المقبل سيعالج هذه المسألة بصورة فعالة وبذلك ينهض بأمال الشباب وتطلعاته على المستوى العالمي .

لقد اتسع الاتجار بالمخدرات وسوء استخدامها واتخذ أبعادا تنذر بالخطر في أجزاء كثيرة من العالم بما يشكل خطرا بالغا على استقرار كثير من البلدان بل وأمنها . ولذا ترحّب اندونيسيا بالجهود الحالية التي تهدف الى مكافحة هذا التهديد الخطير وتؤيد تماما اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة لعقد مؤتمر دولي بشأن العقاقير المخدرة على المستوى الوزاري في عام ١٩٨٧ .

ومع ازدياد عدد الاعضاء في الجمعية العامة ، فان التوسع في انشطتها جعلها مركز تجمع لمناقشة عدد متزايد من البنود . ومن الجلي ان الحاجة تدعو الى تبسيط جدول أعمال الجمعية عن طريق ازالة البنود التي لم تعد ضرورية ، وارجاء تلك البنود التي يدور بشأنها التفاوض ، ثم تجميع المسائل المتملة تحت بند واحد . ومن خلال هذا النهج ، يتسنى للجمعية أن تحدد برنامج عملها بصورة أكثر وضوحا . وأن تضي على قراراتها مزيدا من الهمية والفعالية .

وفيما يتعلق بمجلس الامن ، فمن نافلة القول ان يخوض وفد بلدى في مواطن قصور المجلس في الاضطلاع بمسؤوليته الاساسية في صيانة السلم والامن الدوليين . فالخلاف بين الشرق والغرب القى بظله على مداوات المجلس وجعل قراراته غير قابلة للتنفيذ حتى عندما تصدر بالاجماع . وذلك بالاضافة الى ان الحرص على موافقة الاعضاء الدائمين في المجلس يجعل قراراته عامة الى درجة تصبح معها مجرد تحذيرات لا أكثر .

ومن أجل وقف هذا التناقض في سلطة وفعالية مجلس الامن ، تقتضي الضرورة أن يعترف الاعضاء الدائمون بمسؤولياتهم الدولية الواسعة النابعة من مركزهم الدولي ومن قبولهم للميثاق . فلا بد أن يكون مجلس الامن جهازا فعّالا اذا أردنا أن نتجنب المجابهات الخطيرة التي لا تعني في هذا العصر النووي غير الابداء المتبادلة . وكثيرا ما أدى الخلاف وعدم اليقين فيما يتعلق بتكوين قوات حفظ السلم وتمويلها وولايتها الى اضعاف فعالية هذه العمليات . ومن المهم أن نتلمس السبل المؤدية الى تحقيق توافق الآراء لضمان التأييد الشامل لهذه الأنشطة . ويتطلب ذلك اعادة تقييم متأنية لدور كل من الجمعية العامة ومجلس الامن والامين العام . وفي سياق الحد من حالات الصراع وحسمها ، يؤيد وفد بلدي شتى المبادرات والاعمال التي قام بها الامين العام لتشجيع الحوار والمفاوضات بين الاطراف المعنية . واذا كنا نقر بأن جهود الامين العام التي لا تكل لم تؤت ثمارها بعد في حسم بعض المشاكل مثل مشاكل افغانستان وقبرص وجزر مالغيناس ، فاننا نرى انه ارسى اطارا لتيسير التسويات السلمية وفقا للقرارات ذات الصلة . ونأمل باخلاص أن تقدم الاطراف في هذه الصراعات وغيرها تعاونها الكامل لمساعي الامين العام لتحقيق حلول عادلة وشاملة .

وبعد مضي أربعين عاما على انشاء الأمم المتحدة ، نجد ان السعي لتحقيق نظام دولي فعّال يسوده السلام ويزداد فيه الانصاف قد تباطأ ، وان الحافز لايجاد مؤسسات دولية تتناسب مع الواقع ومع مخاطر عصرنا قد ضعف . وفي عالم يتسم بتزايد انعدام الامن والصراعات الاقليمية والتدخل الاقتصادي والانفجار السكاني وترديّ النظم الاقتصادية ويخيم عليه التهديد المستمر بالحرب النووية ، فان تطوير نظام قوي وفعّال للأمم المتحدة يصبح أمرا حتميا وحيويا .

وفي عالم اليوم المتمسم بالتفاعل والترابط والتكافل على نحو مكثف ينبغي ايلاء الاهتمام الرئيسي للتعاون متعدد الاطراف . الا اننا نجد مع الاسف ان السياسات الشائبة بالاحادية التي تنتهج سعيها وراء منفعة قصيرة الاجل قد الحقت اضرارا

كبيرة بالتعددية . وهذا الاستخدام التعسفي الذي لا يمكن التنبؤ به للقوة لن يؤدي فقط الى زيادة عدم الاستقرار وعدم اليقين ، بل قد يعجل بانهيار حتى الهياكل والمؤسسات القائمة في مجال التعاون الدولي . ومازالت اندونيسيا مقتنعة تماما بان التعددية تمثل النهج الوحيد المسؤول والمجدي لمعالجة الحقائق العالمية لعصرنا الحالي .

والامم المتحدة ، بوصفها تجسيدا للتعددية بكل أوجه ضعفها وقصورها ، تمثل أفضل هيكل متاح لهذا الغرض ولا بد من دعمها وتعزيزها بدلا من الحط من شأنها والسخرية بها . وعندئذ فقط يصبح الترابط قوة ببناء في شؤون الانسانية لا قوة سلبية . وعند هذا المنعطف الحرج في حياة الامم المتحدة ، تقتضي الحاجة ان تعيد جميع الدول الاعضاء تأكيد التزامها بمبادئ الميثاق ومقاصده وأن تجدد ايمانها بقدره الامم المتحدة على الاضطلاع بوظائفها وتحقيق غاياتها وأهدافها . وعندئذ فقط يمكن للمنظمة ان تظلع مرة أخرى بالدور الذي انشئت من أجله .

السيد ايبينديمانني (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اسمحو لي

أولا أن أقدم أحرّ تهاني للسيد بينيس بمناسبة توليه رئاسة الدورة الاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

فخبرته الواسعة بأعمال هذه الجمعية - وهذه هي الدورة الثامنة والعشرون التي يشارك فيها - تشكّل بالاضافة الى ما اكتسبه من مكانة وحجية ، أفضل ضمان لنجاحنا في عملنا . ويشعر بلدي بالسعادة لانه ينتخب لرئاسة الجمعية ممثل لاسبانيا ، ذلك البلد الذي نكنّ له مكانة خاصة والذي على وشك الانضمام الى الاتحاد الاوروبي . وقبل أن أبدأ بياني ، أود أن أعرب للمكسيك ، حكومة وشعبا ، عن تعاطفنا العميق ازاء المأساة الرهيبة التي حلت بها .

وفي هذا العالم المضطرب ، تظلع منظمنا منذ ٤٠ عاما بمهمة أساسية في المساعدة على حل مشاكل العالم وفي بناء علاقات دولية متجانسة . وهذه الدورة ، التي

يحتفل فيها بهذا الحدث ، تبعث في نفوس الكثيرين منّا الامل في ايجاد طاقة متجددة وادراك متجدد بضرورة انجاز المهام التي حددها مؤسسو منظمنا .

ولا يخامرني اى شك في أن انجازات هذه الجمعية تحت القيادة الحكيمة للسيد بينيس ستدوّن في صفحات تاريخ الامم المتحدة باعتبارها اسهاما فعّالا في الوفاء بمثل ميثاقنا ومقاصده .

وأود أيضا أن أؤكد هنا من جديد الاعراب عن تقديرنا العميق للتفاني والفعالية اللذين اظهروهما السلف المرموق للسيد بينيس ، السفير لوساكا ، في ادائه لمهامه الرفيعة .

وكما هو الحال دائما ، احطت علما بتقرير هذا العام المقدم من الامين العام . وكيف يجوز لنا ألا نشاطره قلقه على مصير التعددية في سنة الاحتفال هذه ؟ وكيف يمكن أن نتجاهل مناقشاته المستمرة من أجل زيادة التضامن وارساء نظام للعلاقات الدولية يراعي الالتزامات والمسؤوليات التي انيطت بنا باعتبارنا أعضاء الامم المتحدة ؟ وهل نستطيع إلا أن نستجيب لطلبه بأن نتأمل على أعلى المستويات في أهداف منظمنا وانجازاتها وأوجه قصورها ، خاصة ونحن على ابواب الاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لانشائها ؟

وأخيرا هل لنا أن نبقى غير مكترشين لما يوجه الى الطابع العالمي لمنظمنا من اساءات ، أو أن نتجاهل أوجه عجزها التاريخية ؟ ويكفينا الآن أن نشير الى المثال الخاص بشبه جزيرة كوريا . ان اعادة توحيدها يفترض مسبقا حلا سلميا وديمقراطيا للمشاكل التي تفصل بين جزئها . ويشاطر بلدي الرأي الذي اعربت عنه جمهورية كوريا ، وهو ان المباحثات المباشرة بين جزئها يجب أن تهدف أولا الى اعادة مناخ الثقة الذي لم يكن موجودا لفترة طويلة . وفي الوقت الذي ننتظر فيه هذا الحوار الذي نشجعه بقوة والذي يؤدي الى اعادة توحيد شطري كوريا ، تؤيد بلجيكا الانضمام المتزامن للبلدين الكوريين الى الامم المتحدة .

ان زميلي ممثل لكسمبرغ ، السيد بوس ، وهو الرئيس الحالي لمجلس وزراء

الاتحاد الاوروبي ، فقد عرض بأمانة من فوق هذه المنمة آراء الدول الاعضاء العشر ، ومنهم بلجيكا ، بشأن كل المسائل الدولية التي تهم المجتمع العالمي اليوم أكثر من أى وقت مضى .

وأود أن أشكر زميلي على بيانه ، لأنه يتيح لي الفرصة لتركيز ملاحظاتي على موضوعات قليلة تبدو ذات أهمية خاصة لي . ان الوضع الدولي ، سواء اردنا أو لم نرد ، مازال يطبعه بقوة حالة العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وحلفاء كل منهما .

ولقد اتحت لي الفرصة في العام الماضي لكي أوضح من فوق هذه المنمة كيف كانت نظرتنا قاتمة فيما يتعلق بالعلاقات بين الشرق والغرب . ومنذ ذلك الحين ، لم يطرأ أى تحسن حقيقي على الموقف . فمازال الشك يسود في كل مكان ويصيب بالشلل المحاولات الرامية الى حل العديد من مشاكل العالم .

وهذا المناخ من سوء الفهم والخوف المتبادل له جذوره العميقة . فالوزع المطرد الواسع النطاق للقذائف النووية الموجهة الى اوروبا الغربية قد أدى ببلاي مع غيرها من البلدان لان تقبل بوزع قذائف كروز على اراضيها . وهذا القرار السياسي الصعب لم يصدر عن أية مشاعر أو نوايا عدائية ، بل هو نتيجة حتمية للخوف المشروع الناجم عن الضغط العسكري المطرد والذي حدث فيه الاخلال بتوازن القوى . لقد حاولنا إبطاء تصاعد هذه التهديدات الخطيرة وهذا الشك والخوف ووضع حد لها جميعا .

وكانت الاقتراحات التي قدمناها في مؤتمر تدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في اوروبا المنعقد في استكهولم تنحو هذا المنحى . ولقد كانت اقتراحات طموحة من حيث نطاقها ، اذ سعت الى تحقيق نزع السلاح عن طريق بناء الثقة ، ولكنها اقتراحات متواضعة من حيث امكان تنفيذها والعمل بها . فهي لا تضع عقبات في طريق اتفاقات الامن بل تؤيد نهج اتخاذ الخطوات الصغيرة التي تهدف الى تخفيف التوترات . وبالتالي ، فان بلجيكا تعلق أهمية كبيرة على عنصرين أديا الى ظهور بارقة من الامل في الاشهر الاخيرة في الصورة القاتمة للعلاقات بين الشرق والغرب .

ففي ١٢ آذار/مارس ١٩٨٥ ، استأنفت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في جنيف مفاوضات بشأن الاسلحة الاستراتيجية والقوات النووية المتوسطة المدى واسلحة الفضاء . وتنيط بلجيكا أهمية كبرى بهذه المفاوضات ، وهي ترحو أن يتحقق أكبر خفض ممكن في نظم الاسلحة الموجودة ، آخذة بعين الاعتبار توازن واستقرار العلاقات الاستراتيجية بين الطرفين . ولا يجوز ادخال تكنولوجيات جديدة ، خاصة في الفضاء الخارجي ، الا اذا كان من شأنها أن تعزز هذا الاستقرار .

وفي جنيف أيضا ، سيجتمع رئيس الولايات المتحدة الامريكية والامين العام للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي في تشرين الثاني/نوفمبر . وبلجيكا كغيرها من البلدان ، تتوقع أن تسهم هذه القمة في كسر طوق الشك الذي شجبت اشارته فيما سبق . وهي تتوقع ايضا أن يؤدي ذلك الى حوار بنّاء يحتاجه العالم بأسره وليس البلدان المشتركان في الاجتماع وحدهما .

وفي جنيف أيضا تجري مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح . وفي هذا السياق ، ودون الانتقاص من أهمية نقاط النقاش الأخرى ، أود أن اتناول مسألة الأسلحة الكيميائية . لقد شعرنا بهلع ازاء استخدام المعدات الكيميائية في الصراعات الأخيرة . ونحن لن ننسى أن بلجيكا كانت أول أرض لمعركة استخدمت فيها هذه الأسلحة . وأحد العناصر الكيميائية يدعى غاز الخردل (ايبيريت) على اسم المدينة الفلمنكية ايبريس التي اشتهرت في انحاء العالم منذ عام ١٩١٦ . وبلدي بالتالي في موقف يسمح له بأن يطالب باحترام بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي يحظر استعمال الأسلحة الكيميائية احتراماً كاملاً وغير مشروط ، وأن يطالب كذلك بإبرام اتفاقية دولية جديدة لا تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية بشكل كامل فحسب ، بل تحظر أيضا إنتاجها وتخزينها ونقلها . وقد قدم نائب رئيس الولايات المتحدة في عام ١٩٨٤ مشروعاً في هذا الصدد الى مؤتمر نزع السلاح . ومن الأمور الملحة أن يتوصل المؤتمر الى اتفاق حول هذه النقطة . وقد قررت بلجيكا من جانبها أن تضع رقابة أكثر صرامة على تصوير "السلائف الرئيسية" وهي العناصر الأساسية التي تدخل في تركيب الأسلحة السامة . ولكن المسألة المهمة هنا ، كما في جميع اتفاقات نزع السلاح ، هي إيجاد نظام مناسب للتحقق . فالتحقق عنصر لا غنى عنه في أي اتفاق للأمن ونزع السلاح . ومن يرفض نظام التحقق يتحمل مسؤولية الفشل . فالانفتاح والشفافية وهدمهما هما السبيل الى تبييد الشك وتهدة الجو والتوصل الى مناخ أكثر أمناً .

وبنفس الروح أود أن أناشدكم الامتثال بصورة كاملة للاتفاقات التي أبرمت في مجال نزع السلاح والأمن . فليس ثم ما يعزز الشك أكثر من عدم الالتزام بشكل أو آخر بالتعهدات التي تم التوصل اليها . والمسألة ليست مسألة اتهامات أو جدل . فلننقل ببساطة انه اذا لم تنفذ الاتفاقات الحالية بنية حسنة فسيكون من الصعب إبرام اتفاقات جديدة .

لقد قلت في نهاية تموز/يوليه في هلسنكي انني شعرت ببعض الاحباط فيما يتعلق بالطريقة التي نفذت بها بعض أحكام الوثيقة الختامية . والصراحة تجبرني أن اكرر أن

الاماني الكبيرة التي عقدناها على هذه الوثيقة لم يتم الوفاء بها بشكل كامل .
والنتيجة التي تم التوصل اليها في مؤتمر اوتاوا لحقوق الانسان ليست الا برهان على
المقبات القائمة في طريقنا . ولكني لازال اؤمن بان المؤتمر المعني بالامن والتعاون
في اوروبا يمكن تحسينه وامتكاله . وسوف تثبت بلجيكا من جانبها انها دؤوبة وعازمة
على الوفاء بتطوير هذه العملية . ونحن لا يمكن ان نسمح لانفسنا بالتشاؤم فيما يتعلق
بهذه النقطة .

واذا كنا لم ندخر أي جهد في سبيل نزع السلاح والسلام على المستوى المتعدد
الاطراف ، فاننا على المستوى الثنائي ايضا وضعنا مبادئنا موضع التنفيذ . وبلجيكا
على استعداد دائما للدخول في حوار مع البلدان التي ترغب في ذلك ، وهي لم تتوان في
اداء دورها كاملا بالتشاور مع كل البلدان . وهذا الدور يتطلب اتصالات تواكبها
المصادقية والجدارة فيما يتعلق بالتزاماتنا القائمة .

وليس التطاحن بين الشرق والغرب والمواجهة بين الدول النووية هما الخطران
الوحيدان اللذان تتعرض لهما الحياة الدولية . وبلادي بحكم التراك والواصر
التاريخية ، تهتم اهتماما خاصا بالقارة الافريقية وبأزمتهما الحادة التي ماتزال
مبعث قلق لنا .

وقد باتت الصعوبات الاقتصادية والجفاف والازمات الزراعية والنقص الغذائي
أمورا منتشرة في العديد من الاماكن ، وتتضاعف آثارها بسبب الصراعات المسلحة
والاضطرابات الداخلية والمواجهات الدولية . وهذه الظواهر بتضافرها قد اعطت هذه
الويلات ابعادا هائلة . فالعديد من البلدان الافريقية يمر بحالة من الفقر التي تجر
في اذيالها المعاناة والموت ونزوح السكان الهاربين من الكوارث الطبيعية وويلات
الحرب .

وفي مواجهة هذا الوضع ، لم يقف المجتمع الدولي مكتوف اليدين . فبناء على
مبادرة السيد بيريز دي كوييار ، الامين العام ، اتخذت تدابير ولازالت تتخذ بنية
الوفاء بأكثر احتياجات شعوب افريقيا الحاحا . وتوخيا للفعالية ، فقد نسقت
المساعدة على مستوى مختلف أجهزة الأمم المتحدة ، وكذلك على مستوى البلدان المانحة .

وينبغي مواصلة هذا الجهد واستكماله عن طريق اجراءات اطول اجلا توجه لتنمية المجتمعات المحلية . ومن بين هذه الاجراءات الطويلة الاجل ، تعطي بلادي الاولوية للتنمية الريفية الشاملة ، وهي الحل الوحيد الدائم لمشكلات الجوع وموء التغذية ، وهي الوسيلة الوحيدة لمكافحة الهجرة الريفية والزحف العشوائي للمدن . وهدف تنمية المناطق الريفية هو الهدف الذي عازمت بلجيكا على تحقيقه عن طريق انشاء صناديق البقاء للعالم الثالث التي تهدف الى مساعدة البلدان التي نزلت بها المجاعة من اجل تحسين انتاجها الزراعي بغية الوصول الى الاكتفاء الذاتي .

وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣ وبمساعدة اربع من وكالات الامم المتحدة ، اخترنا بلدان القرن الافريقي كبلدان مستفيدة لان هذه المنطقة تشهد معدلا للوفيات من اعلى المعدلات في العالم نتيجة للمجاعة .

ومنذ نهاية ١٩٨٤ ، بدأت بلجيكا مع مختلف المنظمات غير الحكومية سلسلة من عمليات المساعدة الفوشية لصالح العديد من البلدان الافريقية المتضررة بسبب الجفاف . وهذه المساعدة التي كانت في صورة معدات او حبوب غذائية لا يمكن الاستغناء عنها ، ولكنها ليست كافية . ونحن نعتبر ان تقديم المساعدة للبلدان النامية واجب اساسي يقع على عاتق البلدان المصنعة .

وفي الوقت الذى تجتاح فيه الازمة الدولية جميع البلدان ، وإن كانت أشد وطأة في البلدان النامية ، يصبح التضامن الدولي المقترن بالشعور بالمسؤولية ضروريا أكثر من أى وقت مضى .

لقد شهد عقد السبعينات تنمية الهياكل الاسامية التى كانت مرحلة ضرورية لا غنى عنها . غير أن الامر يقتضى إجراء تغييرات أخرى أيضا . وأود في هذا السياق أن أشير الى الاحداث المفجعة التى وقعت خلال الاشهر الاخيرة في جنوب افريقيا .

إن التمييز العنصرى يفضي الى مصادمات عنيفة يحصى ضحاياها الابرياء بالملئات . وتلوح في الافق بوادر تنذر بحرب أهلية وشيكة تجلب معها الشقاء والمعاناة مما يمكن أن يفضي الى إنهيار اقتصادى في نصف القارة . وأود أيضا أن أناشد من فوق هذا المنبر حكومة جمهورية جنوب افريقيا أن تبادر دون ابطاء بإنهاء الفصل العنصرى الذى تشجبه بلجيكا دون أية تحفظات . وتهيب بلادى بجميع مواطني جنوب افريقيا التحرك نحو إقامة حوار بئاء . وحكومة بلادى على ثقة من أنه يوجد في كل مجتمع زعماء مسؤولون ينحون العنف والشعارات جانبا ويسعون الى إيجاد حلول مبتكرة للمشاكل المعقدة . ذلك أنه ما من مواطن واحد من جنوب افريقيا ، بغض النظر عن لون بشرته له مملحة في إراقة الدماء أو الفوضى الاقتصادية . وكما قال السيد بوس باسم الدول العشر ، أعتقد أن الحل الوحيد يكمن في منح جميع المواطنين في جنوب افريقيا حقوقا متساوية في ظل نظام يقوم على حماية الاقليات وفي إطار الحوار الذى أشرت اليه . وتأمل بلجيكا والدول العشر أن تنجح في إقناع جنوب افريقيا بانتهاج هذه السياسة .

وبهذه الروح قررت بلجيكا وشركاؤها في الاتحاد الاقتصادى الاوروبى إتخاذ تدابير تقييدية ، وكذلك تدابير ايجابية ، حيال جنوب افريقيا . وبلجيكا بوصفها عضوا في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا تلح على ضرورة تسوية المسألة الناميبية فسي أقرب وقت ممكن على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وهي مقتنعة بأن تسوية هذه

ستخفف من حدة التوتر ، مما يتيح بدء تطور الحالة في الجنوب الافريقي بوجه عام .
 الامر الذي يدفعنا الى الاصرار على ضرورة إيجاد حل عاجل لهذه المشكلة .
 وأود الآن أن أتناول مسألة الإرهاب وهو شر يجتاح العالم بأسره .
 وقد قال الامين العام في المؤتمر الصحفي الذي عقده في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥
 لدى احتجاز ركاب طائرة الخطوط الجوية العالمية كرهائن :

(تكلم بالانكليزية)

"انني بوصفي أحد أبناء الجنس البشري أشعر بالخزي ، ذلك أن ما
 يفعله الارهابيون في جميع أنحاء العالم ليس جريمة فحسب وإنما هو أيضا عمل
 خسي . وأعتقد أنكم جميعا تشاطرونني هذا الشعور بالخزي . فالامر لا يتعلّق
 بأيديولوجيات أو معتقدات دينية ولكنه أمر يمتّ ضميرنا كبشر" .

(واصل كلمته بالفرنسية)

وأود أن أضم صوتي الى الامين العام وأن ألبي النداء الذي وجهه لنا بوصفنا
 مواطنين في هذا العالم بل وبوصفنا بشراً فحسب .
 وأنا لست بغافل عن صعوبة الإستجابة أو عن الجهود التي إضطلعت بها منظماتنا
 في هذا المدد .

ففي عام ١٩٧٢ بادر الامين العام للأمم المتحدة إبان الدورة السابعة والعشرين
 للجمعية العامة ، بطرح هذه المشكلة للمناقشة في الجمعية وطلب الى الدول الاعضاء
 إحاطته علما بتعليقاتهم في هذا المدد .

وإعتمدت قرارات وشكّلت لجنة خاصة لدراسة المسألة وتقديم اقتراحات بغية
 إيجاد حلول فعالة لمشكلة الارهاب .

بيد أننا لم نتوصّل الى توافق في الآراء ، إذ أن المناقشات لم تنحصر فسي
 نطاق المبادئ والقانون وإنما أفضت الى مواجهة سياسية بين البلدان المؤيدة للقضاء
 على الارهاب قضاء مبرما والبلدان التي ترى ضرورة تقمّي أسبابه . ومن المؤكد أنه لن

يمكن القضاء تماما على الارهاب الدولي ما لم تتحسن الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تساعد على ظهوره .

ومع ذلك لا يمكن أن يكون الإرهاب وسيلة تبررها الاهداف المنشودة . فهناك أعمال وحشية وحقيقة تتنافى مع كل أعراف المجتمع الى حد لا يمكن معه إيجاد أى مبرر لها . وما لم نعترف بذلك سنظل عاجزين تماما عن مكافحة الإرهاب الدولي .

ونظرا لتساعد الإرهاب الدولي الذى يهدد أرواح الابرياء وأمنهم في جميع أنحاء العالم فقد حان الوقت لتحديد معايير للأفعال التي لا تحتل أى تبرير وذلك رغم ما قد تشير به بعض الحالات السياسية أو الشكافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية من مشاعر التعاطف والتفهم . ونحن نرى أنه يتحتم علينا أن نسوا فوق أية مواجهة ايدولوجية ونضع سلسلة من التدابير المعترف بها عالميا للتصدي لهذه الاعمال الاجرامية . فمن غير الممكن أن نقبل بعد الآن الرأى القائل بأن حوادث الاعتداء وإحتجاز الرهائن وغيرها من الاعمال الاجرامية تندرج في نطاق الاعمال ذات الطابع السيامي التي يجوز إستعمال الرأفة مع مرتكبيها .

ومما يبعث على التشجيع دون شك أنه تم الاتفاق على الصعيدين الاقليمى والقطاعي بشأن عدد من التدابير والاجراءات المتعين تطبيقها في هذا المجال .

فعلى الصعيد الاقليمي أود أن أنوه بمفة خاصة بالاتفاقية الأوروبية بشأن القضاء على الارهاب المبرمة في عام ١٩٧٧ والتي إعتمدها البرلمان البلجيكي بعد مناقشات مستفيضة . ومستوى هذه الاتفاقية منذ الآن في خمس عشرة دولة من الدول الاعضاء في المجلس الاوروبي التي اجتمعت على مكافحة هذا البلاء .

كما أن النهج المسمى بالنهج الجزئي أتاح للمجتمع الدولي من التشريعات الخاصة ببعض أنواع الارهاب . وأشير في هذا الصدد الى اتفاقيات طوكيو ومونتريال ولاهاى المبرمة في إطار منظمة الطيران المدني الدولية ، وقد صدقت بلجيكا عليها جميعا فضلا عن الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن التي إعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٩ . وستطرح هذه الاتفاقية قريبا على البرلمان البلجيكي

للموافقة عليها . ومن ثم فإن بلجيكا تسير بالفعل على النهج الموصى به في القرار الخاص بالارهاب الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة السابع المعني بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي عقد مؤخرا في ميلانو .

وقد اثبتت التجربة انه لا يوجد بلد يما من الارهاب . ومما لا شك فيه أن وضع اتفاقية عامة بشأن الارهاب الدولي تمثل هدفا طموحا يتعذر تحقيقه في المستقبل القريب ، وقد يكون من الافضل أن نحاول حل المشكلة ببحث جوانبها المختلفة . فكل شكل من أشكال الارهاب يتعارض تماما مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومن ثم يناط بالسدول الاعضاء أن تسهم في القضاء عليه .

كما أن الجهود المبذولة على الصعيد متعدد الاطراف في إطار الأمم المتحدة ينبغي أن تستكمل باتفاقات ثنائية . ويجب ألا يسمح الاختلاف بين التشريعات والحساسية في مجال السيادة الوطنية بإفلات الارهابيين من العقاب .

ومن بين توصيات اللجنة المختصة لموضوع الارهاب الدولي هناك بعض الاقتراحات التي تتوافق مع اهتماماتنا ، وأود أن أوجه إهتمام الجمعية العامة اليها :

التوصيات الموجهة الى الوكالات المتخصصة المعنية والمنظمات الاقليمية بالنظر في التدابير الحرّية بمنع الارهاب الدولي وبمحاربتة في نطاق مجالات إختصاصها ، وفي مناطقها ؛ دعوة كل الدول الاعضاء للتعاون بشكل أوثق ، وخاصة في مجال تبادل المعلومات ذات الصلة عن التدابير الوقائية وعن مكافحة الارهاب الدولي ، عن طريق إبرام معاهدات خاصة ، أو عن طريق إدماجها لاحكام خاصة في المعاهدات الشائبة ذات الصلة ، خاصة فيما يتعلق بتطبيق مبدأ "تسليم المتهم بموجب معاهدة خاصة أو إقامة الدعوى" على الارهابيين الدوليين ؛ وقيام الجمعية العامة بالنظر في مدى الحاجة الى وضع اتفاقية دولية إضافية واحدة أو أكثر تستند الى مبدأ "تسليم المتهم بموجب معاهدة خاصة أو إقامة الدعوى" لمكافحة أعمال الارهاب الدولية التي لا تغطيها حتى الآن اتفاقيات دولية أخرى ذات طبيعة مماثلة .

لقد أشرت فيما سبق الى الاتفاقية الاوروبية المعنية بقمع الارهاب . وتعدد المادة الاولى من هذه الاتفاقية عدداً معيناً من الاعمال التي لا تعتبر جرائم سياسية . ومن بينها ، على وجه الخصوص ، "الجرائم التي تنطوي على استخدام قنبلة أو قنبلة يدوية أو صاروخ أو بندقية آلية أو رسالة أو طرد ملغم إذا كان هذا الاستخدام يعرّض الأشخاص للخطر" .

هل من الممكن ، على سبيل المثال ، ألا نتصور توجيه إهتمام خاص الى استخدام اصاليب الشراك الخداعية ، التي تم إستخدامها في أخذ الرهائن . ومن المؤكد أن استخدام مثل تلك الاصاليب يعتبر عملاً شائناً خاصة عندما يعرّض حياة الأشخاص الابرياء وسلامتهم للخطر .

إن سبب وجود منظماتنا هو الحفاظ على مناخ من السلم في العالم بغض النظر عن النزاعات والمواجهات . ويبدو لي أن المحافظة على هذا المناخ في الوقت الراهن ترتبط بصورة خاصة بامتيناك الحوار بين الشرق والغرب ، وبإتخاذ إجراءات لمكافحة

الجوع والفقر في العالم ، وخاصة في افريقيا ، وبإتخاذ تدابير عملية ضد الارهاب الدولي . تلك هي الرسالة التي وددت أن أوجهها للجمعية العامة .

السيد إيباكوفو (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني بمفسة

خاصة أن أتقدم للسفير دى بينييس بتهانينا الحارة بمناسبة انتخابه - الذي يستحقه - للمنصب الرفيع لرئاسة الدورة الأربعين للجمعية العامة . إننا نعتبر شخصيته وممته بمفته دبلوماسيا ماهرا ومحنكا ، والتزامه منذ أمد بعيد بقضية الأمم المتحدة ، كلها أفضل الضمانات لتحقيق مهمته الصعبة بنجاح . كما كان بيان الافتتاحي الذي اتصف به بعد النظر مطمئنا للغاية وأكد على إيماننا بالادارة الحكيمة التي سيوفرها لنا خلال هذه الدورة . وعلاوة على ذلك ، فإنه مصدر ارتياح كبير لقبرص حكومة وشعبا أن تكون رئاسة هذه الهيئة الموقرة في يد ممثل بلد صديق ، تربطنا به علاقات وثيقة ، ويتمتع وبحق بتقدير عظيم وسعة طيبة على الصعيد الدولي .

وفي الوقت نفسه أود أن أتقدم بتقديرنا لسلفه السفير بول لوساكا ممثل زامبيا ، وهو بلد تربطنا به علاقات ممتازة ، على الطريقة القديرة جدا التي أدار بها أعمال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة .

وأود من البداية أن أسجل إمتناننا للجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز السلم والامن الدوليين . كما نشكره على جهوده التي لا تكل فيما يتعلّق بقضية قبرص ، التي ما فتئت من شواغل الأمم المتحدة ومن شواغله الشخصية . وسأكون مقصرا في واجبي إذا لم أؤكد على مدى تقديرنا لجهوده من أجل التوصل الى حل عادل وقابل للتطبيق لهذه المشكلة وفقا لمبادئ الأمم المتحدة وقراراتها .

لقد صدمتنا جميعا الكارثة التي أصابت المكسيك بسبب الزلازل المأساوية الاخيرة . ونعرب عن تعاطفنا العميق وتضامننا مع شعب المكسيك الصديق وحكومته ، وندعو هذه الهيئة الى التنفيذ الفوري لبرنامج للطوارئ، للتخفيف من معاناة ضحايا هذه النكبة المدمرة . وتعاني المكسيك من كارثة ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل ،

ونعتقد اعتقاداً قوياً بأنه من الضروري القيام باستجابة دولية عاجلة لمساعدة هذه الأمة كي تستعيد قواها في أسرع وقت ممكن . وفي هذا الصدد ، نقدر تماماً الاجراء العاجل الذي استجابت به الجمعية العامة لهذه الحالة الحرجة باتخاذها القرار ١/٤٠ المؤرخ في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، وهو قرار نؤيدة تأييدا تاما .

إننا اذ نحتفل بالذكرى الاربعين لإنشاء هذه المنظمة ، لا يسعنا إلا التفكير في آباءنا المؤسسين الذين سعوا الى تحويل الرغبة الواسعة والعميقة في اتخاذ اجراء محدد وفعال الى عمل محدد عن طريق إنشاء منظمة تعتمد على صفة العالمية ، وتستهدف حماية وصون السلم والامن الدوليين ، والنهوض بحقوق الانسان والحريات الاساسية ، وتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي لجميع الشعوب ، وتنمية العلاقات الودية بين الامم وتحقيق التعاون الدولي من أجل حل المشكلات الدولية .

وعند تقييمنا للتقدم الذي أحرز حتى الآن في مجال العلاقات الدولية ، علينا ان نتساءل عما إذا كان في استطاعتنا ان ندعي أننا نملك الطريق الصحيح لتحقيق أحلام وطموحات الآباء المؤسسين لهذه المنظمة . وعلينا ان نعترف ، وبأسف ، ان السجل لا يبعث كثيرا على الارتياح ونحن ندخل السنة الاربعين في حياة هذه المنظمة .

وهذا لا يعني ان الماضي كان خاليا من جوانب النجاح ، حيث يمكن الاشارة الى العديد من الانجازات لهذه المنظمة . ويمكن ان نذكر التقدم الذي أحرز في مختلف المجالات : إنهاء الاستعمار وحفظ السلام ووضع المعايير لحقوق الانسان والبرامج الانسانية . وحقيقة أننا نجونا حتى الآن من كارثة حرب عالمية أخرى ، بالرغم من الصراعات المحلية ، تعتبر انجازا كبيرا .

وعلى الرغم من أننا نشترك في التطلعات نفسها الى السلم والامن والعدالة ، فمن المؤسف أن تكون الحالة السياسية والاقتصادية الدولية خلال السنوات الاربعين المنقضية قد عادت الى التخرج من جديد . ومما يخفي صورة قاتمة على عالم اليوم ما يسوده من تهديد بالقوة أو استخدامها الفعلي ، والعدوان والتدخل العسكريين ، وتمعيد سباق التسلح ، والانتهاكات الفادحة لحقوق الانسان ، والفقر والمجاعة . ولكن مهما كانت تجربتنا غير مشجعة حتى الآن فاننا لم نتخل عن الامل بإمكان أن يصبح الحلم بمستقبل سلمي وآمن اقتصاديا حقيقة واقعة .

ويتيح لنا الاحتفال بذكرى مرور ٤٠ عاما على إنشاء الامم المتحدة فرصة لتقييم ما أحرز من تقدم والتركيز على أوجه النقص وإستخلاص الاستنتاجات الملائمة وتحديد معالم الطريق الصحيح الذي يكفل السلم والبقاء . ولا يمكن العمل على استعادة الثقة بالامم المتحدة إلا اذا تمسكت الدول الاعضاء جميعها تمسكا قويا بمقاصد الميثاق ومبادئه ، مضية بالتالي على المنظمة قدرا أكبر من الفعالية . ويمكن لاحكام الميثاق وآلياته إن هي طبقت بصورة ملائمة وفعالة وحازمة أن تحول دون الخروج على القانون وأن تحقق السلم والعدل .

ويجب أن يرقى مجلس الامن الى ما تتوقعه منه البشرية ، فيستخدم كل الوسائل الموضوعية تحت تصرفه ويتخذ أيضا تدابير أخرى كذلك التي أشار اليها الامين العام في تقريره عن أعمال المنظمة وهي تدابير نرحب بها ونؤيدها . ويجب الاشارة بمفصلة خاصة الى فكرة الامين العام التي ترى أن مجلس الامن يجب أن :

"يبدل جهدا مدروما ومنسقا لحل مشكلة أو مشكلتين من المشاكل

الرئيسية المعروضة عليه باستخدام التدابير المتاحة له بموجب الميثاق على

نحو اكمل" . (A/40/1 ص ١٠)

والمسألة الرئيسية التي تمس المجتمع الدولي هي مسألة نزع السلاح . فازدياد تراكم الاسلحة ولاسيما الاسلحة النووية يخلق ظروفًا خطيرة وتجعل البشرية رهينة لتوازن الرعب وتهديد الحرب النووية . فضلا عن ذلك ، فان النفقات العسكرية المتزايدة

تؤدي الى تحويل موارد هائلة بعيدا عن مجال التنمية الكفيلة بتضييق الهوة الاخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة والنامية . وإننا لنؤمل مخلصين أن يشهد هذا العام تحقق تقدم حقيقي صوب نزع السلاح .

ويرتبط الامن الدولي بقضية نزع السلاح بصورة وثيقة ومباشرة ، ولن يتحقق الهدف النهائي لنزع السلاح الكامل والشامل ما لم تنفذ أحكام الامن الجماعي المنصوص عليها في الميثاق تنفيذا تاما ، ولنأمل أن تعامل الدول الاعضاء وخاصة الاعضاء الدائمون في مجلس الامن هذه القضية كمسألة عاجلة وملحة في هذه الذكرى السنوية الاربعين .

ولقد كان اعتقادنا الراسخ دائما أن تنفيذ أحكام الامن الواردة في الميثاق الى جانب اتخاذ الاجراءات لتنفيذ قرارات الامم المتحدة ، وخاصة قرارات مجلس الامن ، سيؤديان الى تحسين الوضع العالمي بالتغلب على المسائل الحرجة التي تهدد صون السلم والامن الدوليين .

وإن الحالة الاقتصادية العالمية لتشير القلق أيضا . فعلى الرغم من حدوث تحسن ما في حالة بعض البلدان الصناعية في مطلع هذا العام ، فإن مأزق البلدان النامية ما فتئ يزداد معوية . فهي تترزح تحت عبء العديد من المشكلات الهيكلية والانمائية في آن معا ، وتزيد الكوارث الطبيعية في كثير من الاحيان من تفاقم هذا الوضع . وتعد أسعار السلع الاساسية والتجارة والتمويل وخدمة الديون مسائل تتطلب إهتماما ملحا وحلا عاجلا .

ويتعين على المجتمع الدولي أن يتجه بصورة حاسمة ودون إبطاء صوب إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ؛ وإلا فإن الظروف والمماعب الاقتصادية والاجتماعية العالمية التي تزداد تباينا وتشعبا ستمارس ضغوطا شديدة على البنية الاجتماعية والسياسية للبلدان النامية مما سيكون له آثار لا يمكن التكهن بها ، بما في ذلك احتمال تقويض مؤسساتها الديمقراطية .

وتبعث الأزمة الخطيرة التي تواجه البلدان النامية على القلق وتتطلب إتخاذ اجراءات خاصة وملموسة لحل هذه الأزمة دون ابطاء . وفي حين وفر الاعلان الذي إعتدته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين في العام الماضي بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا اطارا للعمل الدولي ، فهناك أمور كثيرة يتعين القيام بها ، وخاصة في مجال دعم الجهود الانمائية للدول الافريقية ذاتها . وقد وضعت حركة عدم الانحياز ، في تناولها لهذه المشكلة ، خطة عمل إعتدها الاجتماع الوزاري الاستثنائي للمكتب التنسيقي لحركة عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في الفترة من ١٩ الى ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٥ .

ومنذ إعتداد الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، أعلن عدد من المكوك الجوهري في مجال حقوق الانسان وحياته الاساسية . وظهر في آونة اقرب اتجاه مشجع الى إنشاء أجهزة تنفيذية لهذا الغرض وقبرص طرف من الكثير من هذه المكوك نذكر من بينها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، واتفاقية القضاء على التمييز العنصري ، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

وعلى الرغم من التقدم المحرز في مجال حقوق الانسان وحياته الاساسية ، فهناك قلق مستمر يشيره ما يحدث من انتهاكات واسعة وصارخة ومتواصلة لحقوق الانسان في مختلف أصقاع العالم ، لاسيما عندما يقع ذلك غداة احتلال أو عدوان أو حين تهسد الديمقراطية .

وتضطلع حركة عدم الانحياز بصورة متزايدة بدور ايجابي وبناء في الشؤون الدولية من أجل إقامة نظام عالمي عادل قائم على المبادئ السامية التي وضعت في مؤتمر باندونغ وطورت فيما بعد في اجتماعات لاحقة .

ومتواصل قبرص بوصفها عضوا مؤسسا في الحركة الاضطلاع بدورها كما فعلت في الماضي مؤكدة على مبادئ عدم إستخدام القوة في العلاقات الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . وإن شعب قبرص ليشعر بعرفان خاص للموقف المبدأ للحركة في

مشكلة قبرص ، ويولى اهتماماً كبيراً لفريق الاتصال للبلدان غير المنحازة بشأن المشكلة القبرصية والذي وفر لهذه القضية دائماً مساعدة ودعمًا كبيرين . ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا من العمليات المهمة والدينامية المستمرة . وتشارك قبرص بصورة نشطة في هذا المؤتمر وتتعاون بمفئة خاصة مع غيرها من الدول المحايدة وغير المنحازة التي تشترك في بذل جهود ترمي الى تعزيز الامن في أوروبا وبالتالي في العالم بأسره .

ومشكلة عدم تنفيذ قرارات الامم المتحدة لا تنال من فعالية هذه المنظمة فحسب بل تضعف أيضا مصداقيتها وصورتها كأداة لتحقيق السلم والعدل . ولعلنا نذكر أن رئيس جمهورية قبرص قد طالب في كلمته أمام الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة بإدراج بند عنوانه "تنفيذ قرارات الامم المتحدة" . وعلينا أن نذكر أيضا أن حركة عدم الانحياز أيدت مرارا أن تدرس الجمعية العامة مسألة تنفيذ قرارات الامم المتحدة .

ويسعدنا أنه نتيجة لادراج هذا البند ، والتأييد الذي حظى به من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، قام أعضاء مجلس الأمن بإجراء مشاورات غير رسمية حول تعزيز سلطة الأمم المتحدة وفعاليتها . ويعتزم وفد قبرص أن يعمل مع الوفود المعنية الأخرى من أجل تحقيق هذا الهدف .

وكما سبق أن أعلننا في العديد من المناسبات ، فإن مشكلة الشرق الأوسط التي نرى أن قضية فلسطين هي لبها وجوهرها ، أصبحت مبعث قلق عميق . وإن قبرص مع بلدان عدم الانحياز الأخرى ، تدعم دعماً كاملاً الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في إنشاء دولة مستقلة ، على أساس قرار الجمعية العامة ٢٢٢٦ (د - ٢٩) . ونؤكد مرة أخرى عدم جواز الحصول على أراض بالقوة ، ونطالب بإحترام حقوق الإنسان كاملة فيما يتعلق بالسكان الفلسطينيين والعرب في الأراضي العربية المحتلة .

إن استمرار المشكلة يمثل خطراً كبيراً لا على السلم في المنطقة وحده بل وعلى السلم والأمن الدوليين أيضاً . لذا فإننا نسند أولوية قموى لضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق انسحاب إسرائيل انسحاباً كاملاً وغير مشروط من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . وسنواصل دعم الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد .

إن قبرص ، باعتبارها جارا قريباً وصديقاً للبنان ، يشاطر ذلك البلد محنته ، وسيواصل تقديم كل المساعدات الضرورية ، كما كنا نفعل طوال السنوات الماضية . ويحدونا أمل صادق أن ينتهي الصراع الطائفي ويتسنى تحقيق المصالحة الوطنية ، حتى يتمكن شعب هذه الأمة من العيش من جديد في رخاء وسلم وطمانينة . ومرة أخرى نعلن دعمنا الكامل لسيادة لبنان واستقلاله وسلامة أراضيه ووحدته ، ونطالب بالانسحاب الكامل لكل القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية .

ولايزال الصراع الدائر بين إيران والعراق مستمرا دون هوادة . ومما يثير ألسنا العميق أن ينفخ بلدان من بلدان عدم الانحياز في مثل هذه المواجهة التي ينجم

عنها دمار شديد وخسائر فادحة في الأرواح . ونشعر بقلق بالغ لعدم وجود أى بادرة فى الأفق حتى اليوم تشير الى قرب التوصل الى حل عادل ومشرف لهذا الصراع . ونأمل مخلصين أن يبذل كل جهد ممكن لبلوغ هذا الحل ، من أجل تطبيع الحالة فى المنطقة وإعادة السلم إليها .

وقد استرعت الانتباه مجددا التطورات الأخيرة فى جنوب افريقيا - وبمفة خاصة فرض حالة الطوارئ فى عدد كبير من المقاطعات - وما صاحبها من تصعيد لاعمال العنف والقمع من قبل قوات جنوب افريقيا ضد الاغلبية المضطهدة . وكان ذلك باعشا على إدانة نظام الفصل العنصرى إدانة واسعة النطاق . ونحن نؤيد جميع القرارات التى اتخذتها كل من الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز بشأن هذه المسألة ، ولاسيما القرار الأخير لمجلس الأمن ٥٦٩ (١٩٨٥) ، الذى يدين نظام الفصل العنصرى كما يدين فرض جنوب افريقيا لحالة الطوارئ وعمليات الاعتقال والاحتجاز الجماعية التى تجريها حكومة بريتوريا فى الآونة الأخيرة ، وجرائم القتل التى ترتكبها . ويعترف هذا القرار مرة أخرى وبمسورة كاملة بالتطلعات المشروعة لشعب جنوب افريقيا الى أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية ، وأن يقيم مجتمعا ديمقراطيا موحدًا وغير عرقي . ونحن ندعم هذا القرار دعما كاملا ، ونطالب مجلس الأمن بأن يشرع على وجه الاستعجال فى النظر فى اتخاذ اجراءات بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ، كيما يتسنى فى أسرع وقت وضع نهائية لنظام الفصل العنصرى البغيض .

وبينما نشعر ببالغ القلق إزاء الحالة فى جنوب افريقيا ذاتها ، فإننا قلقون بالمثل بشأن التطورات الجارية فى ناميبيا ، بما فيها عمليات الاغارة على أراضي الغير ، وعدم تحقيق تقدم فى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المتعلق بإستقلال ناميبيا .

إننا نحتفل هذا العام بالذكرى الخامسة والعشرين لصدور إعلان الأمم المتحدة لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، كما نحتفل فى الوقت ذاته بإنقضاء أربعين سنة من الجهود الدؤوبة التى تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق إستقلال ناميبيا .

ولكن ، وبالرغم من الاعلانات الرسمية وجهود المجتمع الدولي لوضع نهاية للاستعمار وتحقيق استقلال ناميبيا ، فإن تعنت جنوب افريقيا أعاق كل تقدم .

وفي محاولة أخيرة للتحايل على تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا ، شرع نظام جنوب افريقيا في تنفيذ مخططاته الخاصة بما يسميه التسوية الداخلية في ناميبيا ، بإقامة مؤسسات سياسية عميلة هناك .

إن رفض جنوب افريقيا النزول على رغبة المجتمع الدولي التي أعرب عنها في مختلف قرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة ، قد لقي إدانته من قبل مجلس الأمن ، ودفع حركة عدم الانحياز الى عقد جلسة عامة غير عادية لمكتبها التنسيقي في نيودلهي في نيسان/ابريل ١٩٨٥ ، لدراسة مسألة ناميبيا .

وتدعم قبرص الكفاح البطولي الذي يخوضه شعب ناميبيا تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ممثله الوحيد والاصل ، وسوف نواصل تقديم كل مساعدة ممكنة لتعزيز الجهود المبذولة لبلوغ الاستقلال الحقيقي لناميبيا .

وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية ، فإن موقف قبرص يتماشى بصورة كاملة مع موقف حركة عدم الانحياز ، وهو ما أعرب عنه في مختلف الاعلانات ، بما في ذلك إعلان إجتماع القمة السابع الذي عقد في آذار/مارس ١٩٨٢ . ونعرب عن أملنا في إيجاد حل يتفق مع هذا الاتجاه .

ومازالت منطقة أمريكا الوسطى إحدى بؤر التوتر في العالم . ومازال الموقف متفجرا وينطوي على أخطار جسيمة للسلم الاقليمي والدولي . ولا مدعاة هنا الى التاكيد مجددا على ضرورة أن يحل الحوار محل الصراع المسلح ، لأن إحترام سيادة كل دول المنطقة ولامتها الاقليمية دون تدخل في شؤونها الداخلية ، هي مبادئ لا يمكن الحيث عنها على الاطلاق .

أما الحالة المتعلقة بنيكاراغوا ، فقد كانت أحد الشواغل الكبرى للمجتمع الدولي وحركة عدم الانحياز طوال السنوات القليلة الماضية . وقد تدارست حركة عدم الانحياز التطورات الجارية هناك مرارا وتكرارا ، وأعربت عن تضامنها مع حكومة

نيكاراغوا ودعمها لها ، وأدانت بقوة الاجراءات الموجهة ضد حكومة نيكاراغوا
وشعبها .

إن جهود مجموعة كونتادورا ، التي ندعمها دعما كاملا ، لم تؤت ثمارها بعد .
ونأمل أن تتعاون جميع الاطراف المعنية مع المجموعة بصورة بنّاءة ، وأن تواصل العمل
على ايجاد حل سلمي تفاوضي لمشاكل أمريكا الوسطى .

أما ونحن نحتفل بالذكرى الاربعين لتأسيس الأمم المتحدة فإننا نرى لزاما
علينا أن نركّز اهتمامنا على بلدنا ، جزيرة قبرص التاريخية الصغيرة ، حيث نجد
ميثاق الأمم المتحدة بأهدافه ومبادئه ، بل وكل مفهوم هذه المنظمة وفعاليتها ، كل
هذا أصبح محل اختبار .

ولا يمكن أن يكون هناك عذر أو مبرر لإستمرار إحتلال جزء هام من قبرص إحتلالا
عسكريا لمدة أحد عشر عاما ، بما يشكل تحديا كاملا لميثاق الأمم المتحدة وقسرات
مجلس الامن والجمعية العامة ، ويمثل تذكرة حزينة بالانتهاكات المارخة لحقوق الانسان
بل وبكل شيء تمثله هذه المنظمة ، ويعتبر في الوقت ذاته تحديا واضحا لسلطتها .

وفي هذه السنة التي نحتفل فيها بالذكرى السنوية الاربعين لإنشاء الامم المتحدة ، يتساءل أبناء شعبنا حائرين كيف يسمح بمواصلة احتلال ٢٧ في المائة من اراضينا على الرغم من مبادئ الميثاق ، وكيف يطردون من ديارهم ويحرمون من العودة اليها باختيارهم حتى يومنا هذا في ظروف تضمن سلامتهم كما طالبت بذلك قرارات الامم المتحدة ، ولماذا يوطن ٥٠ ألف مستوطن من تركيا في تلك الديار ، ولماذا يسمح لجيش احتلال بأن يستمر في الوجود على اراضينا ؟

وهم يعرفون ايضا انه لا يوجد مبرر لمحاولة هدم تراثهم الثقافي في المناطق المحتلة ، ولا يوجد أي مبرر على الاطلاق لاعمال التجزئة التي حدثت في المناطق المحتلة والتي بلغت ذروتها في اعلان ما يسمى دولة ، وما تبع ذلك من اجراءات غير مشروعة في ازدياد كامل وتحد لقراري مجلس الامن ٥٤١ (١٩٨٢) و ٥٥٠ (١٩٨٤) التي وصفت تلك الاجراءات بأنها لاغية وباطلة .

ومرة أخرى نكرر دعمنا الاكيد لمهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الامين العام للأمم المتحدة ولمبادرته التي تستهدف ايجاد حل عادل ودائم لهذه المشكلة . ونحن نتعاون تعاوننا كاملا وبناء مع الامين العام وقد ساعدناه دائما في مهمته المعبة ، وسيستمر ذلك التعاون باخلاص وبحسن نية . ونطالب الجميع بأن يحذوا حذونا ويساعدوه في جهوده الرامية الى التوصل لايجاد حل للمشكلة . وقد كانت استجابتنا لمبادرته الاخيرة ايجابية وواضحة كما كان ردنا بالموافقة . وقد اشار الى ذلك الامين العام في آخر تقرير قدمه الى مجلس الامن والمؤرخ في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ .

ويجب أن يتماشى حل مشكلة قبرص تماما مع مبادئ الميثاق ومع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ومع الاتفاقات على مستوى عال . ويجب أن تتخلى تركيا عن مخططاتها التقسيمية وعن أي خطط أخرى ترمي الى السيطرة والهيمنة على قبرص بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

وأود أن أكرر هنا ما ذكرته مؤخرا من أن السعي الحثيث لايجاد حل للمشكلة هو واجبنا نحن ، أما السعي لعكس آثار العدوان فهو واجب يقع على عاتق العالم بأسره .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد استمعنا الى المتكلم

الاخير في هذه الجلسة .

وقد طلب ممثل السلفادور الكلام ليمارس حق الرد . وأذكره بأنه وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ أن الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد تحدد بعشر دقائق ، ويبدلي بها الممثلون من مقاعدهم . واني أعطي الكلمة لممثل السلفادور .

السيد مارتينيز غوتيريز (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

مرة أخرى ترتكب كوبا عملا عدوانيا ضد السلفادور ، وهو عدوان بالقول هذه المرة يضاف الى اعمال العدوان الأخرى التي تقوم بها مباشرة أو عن طريق آخرين ، منتهكة حقوق شعب السلفادور . وسلوكها المستمر خلال السنوات القليلة الماضية وبالذات منذ عام ١٩٨٠ وحتى هذه اللحظة دليل واضح على تدخلها في الصراع الدائر في السلفادور ومسؤوليتها عما يقاسيه سكانها من معاناة شديدة . وان الدعم الذي تقدمه كوبا الى العناصر اليسارية المتطرفة التي تستخدم العنف في بلادنا له دلالة كبيرة . ولأن كوبا تعبر عن رأي متطرف وغير مسؤول فهي لا تستحق منا ان نطيل في الكلام عند ممارسة حق الرد . هذا فضلا عن أن وجود الكثير من السجناء السياسيين الذين يعانون بسبب ضائرتهم يجعلنا نشجب النقد الذي يتسم بالنفاق وسوء النية الذي وجه لنا ممثل ذلك النظام .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠